

دَلَالَةُ الْحَقِّ
لِسِرِّ زُرُودٍ فِي الْعُقَايِدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
الْمَجْمُوعَةِ الْعِشْرُونَ

تَأْلِيفُ
مَهْدِي الْبُوسَيَّةِ الْخَبَرِيِّ

مَرْكَزُ الدَّلِيلِ الْعُقَايِدِيِّ

الدليل العقائدي

مركز بحثي متخصص في الرد على شبهات المخالفين

هوية الكتاب

عنوان الكتاب:	دلائل الحق - أسئلة وردود في العقيدة الإسلامية
تأليف:	السيد مهدي الموسوي الجابري
مراجعة وتصحيح:	الشيخ تحسين غازي البلداوي
إخراج وتصميم:	صفاء أحمد الشمري
الطبعة:	الأولى
سنة الطبع:	٢٠٢٥ م - ١٤٤٦ هـ
الناشر:	مركز الدليل العقائدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأولين والآخرين وأشرف الخلق أجمعين، سراج المهتدين، والمبعوث رحمة للعالمين، المصطفى محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين.. وبعد:

انطلاقاً من قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(١)، أخذ مركز الدليل العقائدي على عاتقه -التصدي للشبهات التي تطال- العقيدة الإسلامية عموماً، والتعريف بعقائد الشيعة الإمامية خصوصاً، مع -التصدي للرد على- كل الشبهات التي تطال المذهب الشيعي خاصة، هذا المذهب الشريف الذي أسس بنيانه، ووضع لبناته الأولى النبي الأقدس ﷺ حين قال في حديث صحيح: (إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبلٌ ممدود ما بين الأرض والسماء، وعترتي أهل بيتي، وإتّهما لن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض)، وما تلاه من بيانات وأحاديث متضافرة تحث على التمسك والأخذ والمتابعة للثقلين (الكتاب والعتره) معاً، كهذا الحديث الصحيح: (إني تارك فيكم ما

إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا بَعْدِي، أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الْآخَرِ: كِتَابُ اللَّهِ، حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعَتَرَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلَفُونِي فِيهِمَا)، وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْجَانِبِ، الَّتِي يَكَادِ الْمُنْصَفُ أَنْ يَقُولَ بِتَوَاتُرِهَا، بَلْ هِيَ مُتَوَاتِرَةٌ فَعَلًّا، لِتَضَافِرِ نَقْلِهَا عِنْدَ جَمِيعِ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ - عَلَى اخْتِلَافِ مَشَارِبِهِمُ الْفَقْهِيَّةِ وَالْعَقْدِيَّةِ.

وَكُلْ هَذِهِ الرَّدُودُ إِنَّمَا تَجْرِي عَلَى وَفْقِ أُسُسٍ عِلْمِيَّةٍ وَمُنْهَجِيَّةٍ سَلِيمَةٍ، بَعِيدَةٍ عَنِ التَّعَصُّبِ الْأَعْمَى وَالِانْغِلَاقِ الْمَقِيَّتِ، فَالْعِلْمُ هُوَ السَّلَاحُ الْوَحِيدُ النَّافِذُ الَّذِي يَصِحُّ الِاحْتِجَاجُ بِهِ، وَمَا عَدَاهُ لَا قِيَمَةَ لَهُ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَى سَيِّدِ الْمُوَحِّدِينَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مَوْلَانَا عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُهُ:

فَفُزَّ بِعِلْمٍ وَلَا تَطْلُبْ بِهِ بَدَلًا فَالْنَّاسُ مَوْتَى وَأَهْلُ الْعِلْمِ أَحْيَاءُ

وَعَلَى وَفْقِ هَذِهِ الْمَعْطِيَّاتِ جَاءَتْ الْمَجْمُوعَةُ الْعَشْرُونَ مِنَ الْأَسْئَلَةِ وَالرَّدُودِ فِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ سِلْسَلَةٍ مِنَ الْكُتُبِ تَحْتَ عِنْوَانِ (دَلَالِلُ الْحَقِّ)، أَمْلَيْنَ أَنْ تَجِدُوا فِيهِ مَا يَنْفَعُكُمْ فِي أُمُورِ دِينِكُمْ وَدُنْيَاكُمْ وَآخِرَتِكُمْ، وَنَأْمَلُ أَنْ تَزِدَادُوا بِصِيرَةٍ بِوَقُوفِكُمْ عَلَى حَقَائِقَ نَفَضْنَا عَنْهَا غِبَارَ الشُّبُهَاتِ بَعْدَ أَنْ أَثَارَهَا الْعَابَثُونَ، وَأَسَدَلُوا عَلَيْهَا سِتَارَ التَّضْلِيلِ، وَنَرْجُو أَنْ تَكُونَ هَذِهِ السِّلْسَلَةُ نَبْرَاسًا لِحُلِّ مَا التَّبَسَّ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ، وَإِنَارَةً لِسَبِيلِهِمْ، وَأَنْ يَجِدُوا فِيهَا ضَالَّتَهُمْ، وَإِجَابَةً لِمَسْأَلَتِهِمْ.

ونسأل الله أن يجمع شمل المسلمين، ويزيد من عوامل التقائهم وألفتهم، ويجنبهم شر التطرّف والمتطرّفين، وشر الكفّار والملحدين، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الكفّار والمنافقين هي السفلى. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين.

مهدي الموسوي الجابري

النجف الأشرف

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

الصُّحْبَةُ لَا تَكْفِي لِلنَّجَاةِ بَلِ الْعِبْرَةُ بِالْوَلَاءِ وَالثَّبَاتُ عَلَى الْعَهْدِ

المدَّعي: ناصر الصُّحْبِ والآل

الدَّعْوَى: امتاز الصحابة الكرام بشيءٍ لم ولن يستطيع أحدٌ أن يدركه
مهما بلغ من المنزلة في العلم والعمل، ألا وهو رؤية الحبيب محمد
ومعاشرته.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد
 وآله المطهَّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

إنَّ هذا الادِّعاء الذي يرفع مقام الصحابة إلى درجةٍ تجعلهم
فوق مقام الإدراك، ويجعل من مجرد رؤية النبيِّ الأعظم صلَّى الله عليه وآله وسلَّم
ومعاشرته فضيلةً لا يُساويها شيءٌ، ليس إلا مغالطةً مفضوحةً
تهدف إلى تعطيل موازين الحقِّ التي جعلها الله ميزاناً لعباده، وهي
التَّقْوَى والإيمان والعمل الصالح. ولو كان مجرد الصُّحْبَةِ كافيًا
لنيل الأفضليَّة المطلقة، لكان عبد الله بن أُبَيٍّ -رأس المنافقين-
في أعلى درجات الفضل؛ إذ إنه رأى النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وعاشره، بل وكان
يصلِّي خلفه، ولكنَّ الله فضحه في كتابه، وأنزل فيه ما يشهد

بنفاقه وانحرافه. فكيف يُجعل مجرد النظر إلى رسول الله ﷺ والجلوس معه ميزة تُرفع بها الدرجات، ويُغض الطرف عن ميزان القرآن الذي جعل العبرة بالتقوى؟! أم إنكم تستبدلون قول الله بقولكم؟!

ثم إن هذا الزعم لا يقف على قدميه أمام النصوص الصريحة التي جاءت عن النبي ﷺ نفسه، والتي هدمت هذه القاعدة المزعومة من أساسها. فهذا هو ﷺ، يصرح في أحاديث الحوض الصحيحة المتواترة، بأنه سيُجاء بأقوام من أصحابه يوم القيامة، فيُمنعون من ورود الحوض، فيقول مندهشاً: "أصحابي! أصحابي!"، فيقال له: "إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك!"، ثم يُؤخذ بهم إلى النار، فيقول ﷺ: "سُحِقًا! سُحِقًا لمن غيّر عدي!"^(١). فأَيُّ فضل يبقى لمن كانت نهايته السقوط في الهلكة؟! وأي كرامة تُنسب لمن ارتدّ على عقبيه بعد أن صاحَب النبي ﷺ؟!

والأعجب من ذلك أن النبي ﷺ يُكرّر المشهد نفسه في أكثر من زُمرة، وكأنه يريد أن يُرسي حقيقة لا جدال فيها، وهي أن الصحبة لا تعني الحصانة، ولا تمنح صاحبها ميزة أبدية ما لم يكن ثابتاً على العهد، متبِعاً للحق، قائماً بالقسط. فلو كان في مجرد الصحبة كرامة يُحكّم بها على التفاضل المطلق، كما تبرأ النبي ﷺ من بعض من صحبوه، ولما شهد عليهم بالارتداد، ولما مُنعوا من الورد على حوضه المبارك.

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٢٢، ت. البغا؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٩٦، ت. عبد الباقي.

إنَّ هذه المغالطة، التي تُقدِّم الصَّحبة على الإيمان والتقوى، لم تُطرح إلا لتسويغ التقديس الأعمى، ولإضفاء الشرعية على كلِّ من حمل لقب "صحابي"، ولو كان من المنافقين أو المتخاذلين أو من الذين انقلبوا بعد رسول الله ﷺ، وإلا، فبماذا تفسِّرون أنَّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام -وهو سيد الصحابة- يقف صريحًا في نهج البلاغة ليقول: «لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمة أحدٌ، ولا يسوى بهم»^(١)؟! أليس في ذلك دلالة قاطعة على أنَّ الصَّحبة ليست المعيار المطلق، وإنما المعيار هو الولاء الحقُّ لأهل بيت النبوة، الذين أمر الله بطاعتهم وجعلهم سفن النجاة بعد رسول الله ﷺ؟

إنَّ هذا التقديس المفتعل ليس إلا محاولة لمصادرة العقول، وإلزام الناس بتقدير أشخاصٍ لمجرّد أنهم التقوا بالنبي ﷺ، دون النظر إلى مواقفهم بعد رحيله. فأين هذا الزعم من نهج القرآن، الذي لم يذكر الصَّحبة ميزانًا للتفضيل، بل جعل التقوى والعمل الصالح وحده المعيار؟! وأين هذا الادّعاء من أحاديث الحوض التي كشفت أنَّ بعض الصحابة لم يكونوا على مستوى الأمانة، فاستحقوا الإبعاد والخذلان؟! إنَّ هذا الطرح لا يعدو كونه وهمًا مزيفًا، لا يقف أمام أدلة القرآن والسُّنة، إلا كما يقف السرابُّ أمام الحقيقة الساطعة.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتّجّبين.

محاولات تحريف عقيدة السؤال في القبر عند الشيعة

المدّعي: المراقب

الدّعى: يعتقد الشيعة أنّ الميت في قبره لا يُسأل عن التوحيد أو النبوة، بل يكون السؤال الأول والوحيد عن حبّ أهل البيت عليهم السلام، كما ورد في بحار الأنوار (ج ٢٧ / ٧٩).

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

هذه مغالطةٌ مكشوفةٌ تُضاف إلى سجلّ المحاولات البائسة لتشويه عقيدة أهل البيت عليهم السلام وتحريف معانيها الواضحة. فليس الأمر كما يصوّره المبطلون من أنّ السؤال في القبر محصورٌ بحبّ أهل البيت عليهم السلام، وإنما العقيدة الشيعيّة قائمةٌ على أساسٍ مترابط من التوحيد والنبوة والإمامة، لا تنفك أجزاءه عن بعضها، ولا يمكن عزل عنصرٍ منها عن الآخر. فالسؤال في القبر عند الشيعة - كما ورد في النصوص المعتمدة - يكون عن "مَنْ رَبُّكَ؟ مَنْ نَبِيُّكَ؟ مَنْ إمامك؟"، كما رواه الكليني في الكافي عن الإمام

الكاظم عليه السلام، أنه قال: «يُقَالُ للمؤمن في قبره: مَنْ رَبُّكَ؟ قال: فيقول: الله. فيُقَالُ له: ما دينك؟ فيقول: الإسلام. فيُقَالُ له: مَنْ نبيك؟ فيقول: محمد. فيُقَالُ: من إمامك؟...»^(١)، فأَيُّ تدليسٍ بعد هذا يمكن أن يُقَبَّلَ؟ وأَيُّ افتراءٍ أشنع من هذا البهتان؟!

أما ما ورد في بحار الأنوار^(٢)، فهو جزءٌ من منظومةٍ متكاملةٍ تُؤكِّدُ أنَّ حَبَّ أهل البيت عليهم السلام ليس مجردَ مسألةٍ عاطفيةٍ فارغةٍ كما يحاول المبطلون تصويره، بل هو ميزانٌ لكشف الإيمان، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فقد أَحَبَّ الحقَّ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فقد وقع في الضلال؛ لأنهم عدل القرآن، وهم الامتداد الطبيعي للنبوَّة، كما جاء في حديث الثقلين المتواتر. أَوْلَمْ يَرَوْا أهل السُّنَّة أنفسُهم في مصادرهم عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قوله: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من نفسه، وتكون عترتي أحبَّ إليه من نفسه»، رواه البيهقي وأبو الشيخ والديلمي^(٣)، وقال ابن حجر الهيتمي في "الصواعق": «وصحَّ أنه صلى الله عليه وسلم، قال: "أَحَبُّوا الله لما يَغْذُوكُم به من نِعْمه، وَأَحَبُّوا نبي الله عزَّ وجل، وَأَحَبُّوا أهل بيتي لحَبِّي"»^(٤)؟ أفبعد هذا يمكن لأحدٍ أن يدَّعي أنَّ حَبَّ أهل البيت عليهم السلام ليس جزءاً من العقيدة الحقَّة؟!

(١) الكافي، ج ٣، ص ٢٤٢.

(٢) بحار الأنوار، ج ٢٧/ ٧٩.

(٣) مختصر التحفة الاثني عشرية، للدهلوي، ج ١، ص ٧.

(٤) الصواعق المحرقة، ج ٢، ص ٤٩٥.

ثم لو سلطنا مع هؤلاء المجادلين طريقهم في التلبس لكان لنا أن نفهمهم بمثل ما يدعونهم علينا، فقد روى الطبراني في الأوسط أن النبي ﷺ قال: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن صلحت صلح له سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله»^(١)، فهل يجزئ أحدٌ على الزعم بأن أهل السنة يقولون بأنّ السؤال في القبر محصورٌ بالصلاة فقط دون التوحيد والنبوة؟! هذا هو التدليس بعينه، وهو عين ما يفعلونه مع عقيدة الشيعة حينما يقطعون الروايات، ويلوون أعناقها لغاياتهم الفاسدة.

وقد جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا مَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ، كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْأَمْنَ وَالْإِيمَانَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَمَا غَرَبَتْ، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا مَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ، وَحُوسِبَ بِمَا أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ»^(٢). فإذا كان حُبُّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هو معيار الأمن والإيمان، وكان بغضُه يقود إلى ميتة جاهلية، فكيف لا يكون السؤال عنه وعن ولايته جزءاً من محاسبة الإنسان بعد الممات؟!

فالتيجة أنّ هذه الشُّبهة نابعةٌ إمّا عن جهلٍ مطبقٍ بحقيقة العقيدة الشيعيّة، وإمّا عن تعمُّدٍ خبيثٍ لتضليل الناس وتشويه الحقائق، وإلاّ فإنّ الروايات الشيعيّة الصحيحة تصرّح بكل وضوح أنّ السؤال في القبر يشمل أصول الدين جميعها، وأنّ حبّ أهل

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٣، ص ٣٤٣.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٦٩٦.

البيت عليه هو دليلٌ على صدق الإيمان، لا أنه منفصلٌ عن التوحيد والنبوة والمعاد كما يدّعي المفترون زورًا وبهتانًا.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّين الطاهرين المعصومين المنتجبين.



التلفيق بين الأصولية والإخبارية وخطورته على المنهج العلمي

السائل: ٣١٣

السؤال: ما رأيكم في مَنْ يقول بأنه وسطيّ يأخذ بالأصول والأخبار... ويقول: أنا لا أحبّ أن أُصنّف نفسي حصراً حول هذه التصنيفات؛ لأنها قد تسبّب فتنة بين الشيعة، لكنّ قصدي أنني لست متطرّفاً بهذه المسمّيات، أيّ أن لي وسطيةً في ذلك كما أني لا أنكر المدرستين (الأصولية والإخبارية)، وإنّ العمل بكليهما "مبررٌ للذمة" عند كثيرٍ من أعلام الشيعة، وقولي: «أنا آخذ بالأصول والأخبار»، أتكلّم هنا على المعنى اللغوي، وهذا لا يعني أنني أنفي وجود أهل الأصول وأهل الأخبار في زمن أصحاب الأئمة، فمعلومٌ أنّ هشام بن الحكم له كتابٌ بالأصول مثلاً، فهذا لا يعني أنني أنكرُ وجود أهل الأصول والأخبار في أرض الواقع. نعم على هذا المعنى أنا أصوليّ، ولكنّ هذا لا يعني أنني لا أوافق المدرسة الإخبارية في بعض الأمور، وهذا أصلاً يحدث، والعديد من العلماء هكذا.

وننوّه على أنّ هذا الشخص لديه قاعدة جماهيرية عددها بالآلاف، ومعظمهم يتبعون منهجيّته، فنودُّ الحصول على الجواب الشافي من سماحتكم.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

إنّ هذا الطرح الذي يُراد له أن يبدو كأنّه وسطيّة بين الأصوليّة والإخباريّة، ليس في حقيقته سوى تمّيع للحقائق العلميّة ومحاولة خلط الأوراق بين منهجين متضادّين في أصل الاستدلال الشرعيّ. فالأصوليّة التي قامت عليها الحوزات العلميّة الكبرى، والتي أرسلت دعائمها مدرسة الاجتهاد منذ عصر الشيخ المفيد والطوسيّ حتى يومنا هذا، هي المنهج العلميّ القويم الذي سار عليه مراجع الطائفة وأساطين الفقه. وأما الإخباريّة، فقد قامت على رفض العقل على أنه أداة لفهم الأحكام الشرعيّة، مكتفيةً بظاهر النصوص بلا تحقيقٍ في دلالاتها على وفق القواعد المقرّرة، وهو انحرافٌ عن المسلك العلميّ الصحيح الذي اتّخذه فقهاء الشيعة الإماميّة الاثني عشرية.

إنّ مَنْ يدّعي أنه يأخذ من الأصول والأخبار معاً، ثم يجعل من ذلك وسطيّة، فإنه في الواقع يُوقع نفسه في تناقضٍ واضح؛ إذ لا يمكن الجمع بين منهج يقوم على الاستنباط العقليّ وبين منهج يرفض ذلك الاستنباط من أساسه. فإما أن يكون المرء أصوليّاً

يعتمد على القواعد العقلية التي أقرها الأئمة عليهم السلام في استنباط الأحكام، وإما أن يكون إخبارياً رافضاً للاجتهاد و متمسكاً بظاهر النص دون فهم دقيق لمقاصده. وأما اتخاذ موقفٍ رماديٍّ بينهما فهو ليس إلّا ضرباً من الخلط الذي يؤدّي إلى التشويش على العوامّ وإدخالهم في دائرة الشك بين المنهجين.

وأما الاحتجاج بأنّ هشام بن الحكم كان له كتابٌ في الأصول، فيُراد منه الإيهام بأنّ التصنيف بين الأصوليين والإخباريين كان موجوداً منذ زمن الأئمة، وهذا قلبٌ للحقائق التاريخية. فلم يكن هناك في ذلك العصر تقسيمٌ بهذا الشكل، بل كان هناك متكلمون ورواة وفقهاء يتبعون أساليب مختلفة في التعامل مع النصوص. ووجود كتاب "أصول" لهشام لا يعني أنه كان أصولياً بالمعنى المصطلح عليه اليوم، بل كان ذلك مجرد اهتمام بمباحث عقلية وفقهية ضمن إطار ذلك العصر، ولم تكن المدرسة الأصولية قد تبلورت على أنها مذهبٌ فقهيٌّ متكامل بعد. والمدرسة الأصولية لم تشكل إلّا بعد جهود العلماء الكبار، حيث تطوّرت قواعد الاستنباط الفقهيّ حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، ولا يمكن القياس بين مفاهيم ذلك الزمن ومفاهيم العصر الراهن.

إنّ خطورة هذا الطرح لا تكمن فقط في كونه خللاً علمياً، بل في كونه يُبَثّ بين آلاف الأتباع، مما يجعله وسيلة لنشر التباس المفاهيم وإحداث اضطرابٍ فكريٍّ بين العوامّ، فيختلط لديهم

الحقّ بالباطل، ويظنون أنّ هذا الخلط بين الأصوليّة والإخباريّة أمرٌ مشروع، بينما هو في الواقع إضعافٌ للمنهج الاجتهاديّ الصحيح الذي أقرّه مراجع الطائفة على ممرّ العصور؛ ولهذا، فإنّ كبار علمائنا، من الشيخ الأنصاري رحمته الله إلى السيد الخوئي رحمته الله وغيرهم، رفضوا هذا التليس، وبَيَّنوا أنّ الطريق الصحيح لاستنباط الأحكام الشرعيّة هو الالتزام بالمنهج الأصوليّ؛ لأنّه المنهج الذي يقوم على فهم النصوص على وفق قواعدٍ دقيقة تضمّن الوصول إلى الحكم الصحيح.

وما نراه اليوم من محاولاتٍ لتسويق هذا الطرح، بحجّة أنّ الأخذ بكلا المنهجين مبررٌ للذمة، لا يعدو كونه دعوى لا دليل عليها، بل هي محاولةٌ لإضفاء الشرعيّة على التلفيق الفكريّ الذي يضرّ بالمذهب أكثر مما ينفعه. فالمرجعيّة الدينيّة كانت وما زالت تعتمد على المنهج الأصوليّ، وترى أنّ هذا هو السبيل الوحيد لحفظ أحكام الشريعة وفهمها بالشكل الصحيح، وأيّ محاولةٍ لتشويه هذا المسار تحت شعار الاعتدال أو الوسطيّة ليست إلا خطوةً نحو تشويش عقيدة الناس وإبعادهم عن النهج العلميّ الرصين.

نسأل الله أن يثبت المؤمنين على الحقّ، ويجنبهم الفتن، ويجعلهم ممن يستضيئون بنور العلم الذي أرساه أهل البيت عليهم السلام، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبينا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتّجيين.

تعليقٌ واعتراضٌ على نقد رواية الفيل الطائر وتفنيدُه^(١)

المستشكل:.....

الاستشكال: أولاً: أنا لا أثبت، ولا أنفي حديث الفيل، ولكن لي رأياً حول جوابكم حفظكم الله تعالى.

إنَّ أخطر ما يُحَارَب به أئمة الهدى عليهم السلام هو ليس روايات الغلو التي أُصِقت بهم حسب رأيكم، بل هو التقليل من مقاماتهم وتنزيلهم إلى مستوى البشر العاديين بحجة محاربة الغلو، وهذا هو الخطر الأعظم. حسب رأيكم هذا فإننا يجب أن نلغي مصادر معتبرة مثل (دلائل الإمامة للطبري) و (الخرائج والجرائح للقطب الراوندي) (وقسم من كتاب بصائر الدرجات للصفار) وهكذا!!

ثم إذا أردنا أن نهج نهجكم في إلغاء كل ما لا يتحمّله عقلنا القاصر فيجب أن نلغي حديث الثعبان في مسجد الكوفة في زمن أمير المؤمنين عليه السلام، وكذلك الدعاء الذي يقول (يا محمد يا علي، يا علي يا محمد، اكفياني فإنكما كافيان، وانصراني فإنكما ناصران) إذا عرضناه - حسب الظاهر - على القرآن الكريم.

ختاماً أذكر رواية تُسمى صحيحة أبي عبيدة الحذاء، وردت في كتاب بصائر الدرجات للصفار: (عن أبي عبيدة الحذاء عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: أما والله إنَّ أحبَّ أصحابي إليَّ أروعهم وأفقههم

وأكتهمهم لحديثنا. وإنَّ أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم إليَّ الذي إذا سمع الحديث يُنسب إلينا، ويُروى عنّا، فلم يعقله، ولم يقبله قلبه اشمأز منه، وجحده، وكفر بما دان به، وهو لا يدري لعلّ الحديث من عندنا خرج، وإلينا أُسند، فيكون بذلك خارجاً من ولايتنا).

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصايح الظلام، وهُداة الأنام.

إنَّ ما طُرِح في التعليق من الخلط بين إثبات مقامات الأئمة عليه السلام وبين قبول الروايات الغريبة التي لا سند لها، هو في حقيقته بابٌ من أبواب الغلوّ الذي نهانا عنه أهل البيت عليه السلام أنفسهم، وحذّروا من عواقبه، كما يَبَيِّنُوا أنَّ خطر الغُلاة عليهم أعظم من خطر أعدائهم؛ لأنهم ينسبون إليهم ما لم يقولوه، ويضعون في سيرتهم ما لم يكن منها، فيشوّهون مقام الإمامة، ويسيّئون إلى العقيدة الصحيحة. وهل كان الغُلاة إلاَّ عدوّاً داخلِيّاً تفشّى بين الشيعة حتى تبرّأ منهم أئمتنا، وأمرونا بلعنهم وطرح أكاذيبهم؟!!

إنَّ القول بأنَّ محاربة الغلوّ تُعدّ تقليلاً من مقام الأئمة عليه السلام هو خطأٌ جسيمٌ؛ لأنَّ مقام أهل البيت عليه السلام إنما يُعرَف بحدوده التي رسمها الله سبحانه لهم، فهم حُججُ الله على عباده، وأولياء

أمره في خلقه، لكنهم لم يكونوا سحرَةً ولا دَجَّالين، ولم يكن نهجُهم قائمًا على الخوارق العجيبة التي تُجرِيها أيدي المشعوذين وأهل الدَّجل، بل على الحجَّة والبرهان؛ ولذلك رفضوا أن تُلصَق بهم أيُّ روايةٍ تخرج عن هذا الإطار، وحذَّروا من قبول ما يُخالف كتاب الله وسُنَّة نبيِّه ﷺ، فقال الإمام الصادق عليه السلام: «إِنَّ الْغُلَاةَ شَرُّ خَلْقِ اللَّهِ، يُصَغَّرُونَ عِظَمَةَ اللَّهِ، وَيَدَّعُونَ الرِّبَوِيَّةَ لِعِبَادِ اللَّهِ، وَاللَّهُ إِنْ الْغُلَاةَ شَرُّ مَنْ يَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا»^(١). فكيف يُقال بعد هذا: إِنَّ مُحَارَبَةَ الْغُلُوِّ تعني التقليل من مقامهم، وهم الذين حاربوا الْغُلُوَّ بأنفسهم، بل وعدَّوه أعظم الخطر على الدين؟!!

أما الاستدلال ببعض الكتب مثل دلائل الإمامة والخرائج والجرائح وبصائر الدرجات، فليس كل ما فيها مقبولاً عند العلماء، بل هي مصادر تَجَمَّع بين الصحيح والضعيف والغريب، ولا أحد من العلماء المعتبرين قال بأنَّ كلَّ ما ورد فيها حجَّة قطعيَّة، بل لا بدَّ من التحقيق والتمحيص، فما ثبت بدليل صحيح قبلناه، وما كان موضوعاً أو واهياً طرحناه، وهذا هو النهج الذي أمرنا به أهل البيت عليهم السلام، حيث قالوا: «اعرضوا حديثنا على كتاب الله، فما وافقه فخذوه، وما خالفه فاضربوا به عرض الجدار»^(٢). فلو كان كلُّ ما يروى عنهم صحيحاً بمجرد وروده في كتاب معروف،

(١) الأُمالي، للشيخ الطوسي، ص ٦٥٠.

(٢) يُنظر: التبيان في تفسير القرآن، للشيخ الطوسي، ج ١، ص ٥.

لما كان لهذا الميزان أي معنى، ولما أمرونا بعرض الروايات على القرآن والسنة القطعية.

وأما محاولة التلويح بروايات أخرى كقصّة الثعبان في مسجد الكوفة أو الدعاء المنسوب إلى النبي ﷺ بقول "يا محمد يا علي، اكفياي فإنكما كافيان"، فهذا ليس محلّ الاستدلال؛ لأن كل حديث يُناقش بسنده ومضمونه، ولا يُقبل بلا تمحيص، ولو أننا سرنا على منهج قبول أي رواية بلا تحقيق، فسنجد أنفسنا في دوامة من التناقضات، نقبل ما يُثبت مقام الأئمة عندنا، ونرفض ما يسيء إليهم، من دون ميزان علمي واضح، وهذا ليس طريق أهل البيت (عليهم السلام)، بل هو منهج الغلاة الذين يتبعون الهوى، ويرفضون التدقيق في النقل.

وإن الاستدلال بصحيفة أبي عبيدة الحذاء على أن كل من يرفض حديثاً يُعدّ جاحداً للولاية، هو خلط واضح بين التدقيق العلمي والإنكار الجحودي، فالإمام لم يقل: إن من ناقش الأحاديث، وردّ غير الصحيح منها هو خارج من ولايتهم، بل كان كلامه عن الذين يجحدون الحق بعد ثبوته، ويكفرون بالأحاديث الصحيحة لا شيء إلا لأن عقولهم لم تستوعبها، أما التمحيص والغرلة، فهو أساس منهج أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وإلا لما قال الإمام الصادق (عليه السلام): «لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة»^(١).

فأي خطرٍ أعظم على عقيدتنا؟! أهو رفض الروايات

المكذوبة التي تشوّه مقام الأئمة، وتلبّسهم لباس المشعوذين، أم هو القبول الأعمى لكل ما يُروى عنهم من دون ميزان؟! إنَّ الدفاع عن مقام الأئمة **لهيئة** لا يكون بإلصاق العجائب والغرائب بهم، بل باتّباع نهجهم في إثبات حُججهم بالعلم والبصيرة، لا بالخرافات والأساطير. والويلُ كلُّ الويل لمن يسوّغ الغلوّ بذريعة إثبات المقامات، فإنما هو عاملٌ على هدم العقيدة بيديه، وإنَّ ظنَّ أنه بينها.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتّجّبين.



الأسطورة الملفقة حول موسى وملك الموت في كتب أهل السنة

المستشكل: عبد الغفور الوادعي

الإشكال: أرسل ملك الموت إلى موسى، فلما جاءه صَّغَّه (لطمه) ففقأ عينه؟ رواه مسلم في الفضائل، وقد استنكره الروافض مع أنه مروئي في كتبهم كما في لآلئ الأخبار للتويسركاني ص ٩١ والأنوار النعمانية ٤ / ٢٠٥، واستدل به الكاشاني قائلاً: «إنَّ الطَّبَّاعَ البشريَّةَ مجبولةً على كراهة الموت، مطبوعة عن النفور منه، وقصة آدم مع طول عمره وإمداد أيام حياته مع داود مشهورة، وكذلك حكاية موسى مع ملك الموت» (المحجَّة البيضاء ٤ / ٢٠٩).

يقول الرافضة: هذا لا يليق بنبيٍّ أن يغضب، فيطش بطش الجبارين. ولكنَّ القرآن يُثبت لموسى أنه لطم رجلاً، فقتله، ثم قال: (إنَّ هذا من عمل الشيطان). فهل يحكي القرآن خرافة لا تليق بالأنبياء؟

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهَّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

هذه الرواية التي وردت في كتب أهل السنة، والتي تزعم أنَّ

نبيّ الله موسى عليه السلام صفع ملك الموت حتى فقأ عينه، ليست إلا واحدة من سلسلة الافتراءات التي ملأت بعض كتب الحديث عندهم، وهي امتدادٌ للإسرائيليات التي دُسّت بين أخبار الأنبياء، مما أساء إلى مقام العصمة، وجعل الأنبياء عُرضَةً للوصف بأفعالٍ لا تليق بشأنهم ومقاماتهم.

فكيف يُعقل أن يكون نبيٌّ معصوم، مصطفى من قبل الله، يأتيه رسولُ ملك الموت، فيعتدي عليه ببطش الجبارة فيفقأ عينه؟! هل كان موسى عليه السلام يجهل أن هذا ملكٌ مرسل من عند الله؟ أم كان غاضباً على قضاء الله، وهو الذي نشأ على التسليم والانقياد لمشيئته؟! هذا ليس إلا تجسيداً للنظرة التجسيمية التي تجعل الملائكة، وكأنهم أجسامٌ مادية تصاب، وتُجرَح، وهو انحرافٌ عقديٌّ نشأ في بيئات بعيدة عن روح التوحيد والتنزيه الذي جاء به الإسلام.

ثم إن هؤلاء يحتجّون بأن القرآن يذكر أن موسى عليه السلام وكز القبطي، فقتله، ليقولوا: إذا كان قد ضرب رجلاً، فقتله، فلماذا تستنكرون أن يضرب ملك الموت؟! وهذا من أعجب الاستدلالات! إذ كيف يُقاس الاعتداء على ملك الموت الموكّل من عند الله، بحادثة قتل القبطي، التي كانت قبل النبوة، والتي لم يكن موسى عليه السلام فيها يريد قتل الرجل أصلاً، بل وكزه دفعاً للظلم! فشتان بين الحادثتين، فأَيُّ عقلٍ وأَيُّ منطقٍ يجيز المقارنة بينهما؟

ولن نحتاج إلى كثير عناءٍ في إثبات أن هذه الرواية موضوعةٌ

مكذوبة، إذ إنَّ العقل السليم يأبأها قبل النقل، وكيف يقبل ذو بصيرة أن يكون نبيُّ الله موسى، الكلیم، الذي صمد في وجه فرعون وطغيانه، رجلاً لا يملك زمام نفسه أمام ملك الموت؟ أليس هذا هو التسخيف بعينه؟ ثم ما القول في تصوير ملك الموت كأنه جسد له عين تُفَقِّأ؟! أين هذا من العقيدة الصحيحة التي تجعل الملائكة مخلوقاتٍ نورانيّة لا تخضع لهذه الصفات البشريّة؟ أليس هذا من جنس التجسيم الذي تسلّل إلى بعض العقائد الفاسدة؟

ثم إنَّ محاولة إصاق هذه الرواية ببعض كتب الشيعة، كـ "الآلِ الأَخبار" أو "الأنوار النعمانيّة"، هي محاولةٌ بائسة؛ إذ إنَّ كتب الحديث المعتمدة عندنا خاليةٌ من هذه الرواية، ولا اعتبار لما يُنقل في كتب متأخرة لا تمثل حجةً على مذهب أهل البيت عليه السلام. فالمذهب الذي يؤمن بالعصمة المطلقة للأنبياء لا يمكن أن يقبل بمثل هذه الحكايات التي لا تقلُّ سفاهة عن روايات أن النبي صلى الله عليه وآله سُحِرَ، أو أنه كان ينسى في الصلاة، أو أنه أراد الانتحار، كما تمتلئ بها كتب القوم!

والحاصل أنَّ هذه الرواية من جنس الأحاديث الموضوعية التي تسيء إلى مقام الأنبياء، وتعكس مدى تسرُّب الخرافات إلى كتب القوم، وهي مخالفةٌ للقرآن والعقل والتنزيه، فلا يلتفت إليها إلا من فقد بصيرته، وغلب عليه الاجترار.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المنتجبين.

رواية سحر النبي في الصحيحين طعن صريح في العصمة لا يدفعه التبرير

المستشكل: أزهرى

الاستشكال: ما وجه الإنكار على حديث سحر النبي (صلى الله عليه وسلم)، وقد ثبت في أصحِّ الكتب، وأنَّ الأئمة كالقاضي عياض قد بينوا أنَّ السحر إنما وقع على ظاهر بدنه لا على قلبه أو عقله أو اعتقاده، فلم يمسَّ مقام النبوة ولا حجية الوحي، ولا أخلَّ بعصمته في التبليغ؟! فبأيِّ وجهٍ يُستنكر هذا الحديث؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهَّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

إنَّ ما ذكره القاضي عياض في مقام التبرير لما ورد في حديث سحر النبي ^ﷺ من قوله: «وقد جاءت رواياتُ هذا الحديث مبيِّنة أنَّ السحر إنما تسلَّطَ على جسده وظواهر جوارحه لا على عقله وقلبه واعتقاده»^(١)، كلامٌ لا ينهض بحالٍ من الأحوال لدفع الإشكال المترتب على أصل صدور هذا الحديث، بل هو محضُ تكلفٍ لا

(١) شرح النووي على مسلم، ج ١٤، ص ١٧٥.

يرتضيه المنصف، ولا يقبله من له أدنى درايةٍ بلوازم مقام النبوة. فإنَّ القول بأنَّ السحر إنما طال ظاهر النبيِّ دون باطنه، وأنه لم يؤثر على عقله وقلبه بل على جوارحه فقط، هو تفكيكٌ مصطنع لا أساس له في واقع الأمر؛ إذ من المعلوم عند أهل الفهم والعقل أنَّ السحر لا ينفذ إلى الجسد من حيث هو جسدٌ، وإنما مورد فعله الحقيقي هو نفس الإنسان وإدراكه وتوهمه، وقد نصَّ القرآن الكريم على هذا بقوله تعالى: ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾^(١)، فيبين أنَّ السحر يوقع الوهم في نفس المُشاهد، فيرى الشيء على خلاف حقيقته.

ومن هنا، فإنَّ ما تضمنه حديث السحر من أنَّ النبي ﷺ كان يُخَيِّلُ إليه أنه فعل الشيء، ولم يفعله - كظنه أنه أتى نساءه، وهو لم يأتهنَّ المرويَّ في الصحيحين - صريحٌ في حصول الخلل في قوَّته المدركة، وهي من شؤون النفس والعقل لا من شؤون الجوارح. وإنَّ محاولة حصر تأثير السحر في الجوارح والظاهر مجرد لعبٍ بالألفاظ لا يصمد أمام النظر الدقيق؛ إذ كيف يتصور عاقلٌ أن يُخَيِّلُ إلى الإنسان أنه فعل، ولم يفعل، دون أن يكون لذلك مساسٌ بقواه العاقلة؟! وهل الفعل وعدمه يُدرك بالجوارح أم بالعقل؟! بل إنَّ أيَّ مساسٍ بأشدَّ اللحظات خصوصية - كما في معاشرته لنسائه - يُعدُّ من أعظم الطعن في مقام النبوة وأشدَّ الوهن في صورة العصمة، لا سيما وأنَّ هذا الفعل ليس فعلاً بدنياً

صرفاً، بل هو فعلٌ يتعلّق بالإرادة والشعور، فكيف يُخيّل للنبي ﷺ حصوله، وهو لم يحصل، ويُقال بعد ذلك: إن عقله وقلبه لم يمسسهما شيء؟!!

ومضافاً إلى ذلك، فإنّ الإقرار بوقوع مثل هذا السحر يستلزم فتح باب التشكيك في أصل النبوة والرسالة؛ لأنه متى جاز أن يختل إدراك النبي ﷺ في أمور معاشه، فيُخيّل إليه فعل ما لم يقع، جاز - بطريقٍ أولى - أن يختل إدراكه في ما يتلقاه من الوحي، وأن يُخيّل إليه أن جبرئيل أتاه بالرسالة، وهو لم يأت، بل لا أَمْن من توهم السماع أو الرؤية أو الفهم، وهذا مما لا يلتزمه إلا من بلغ مبلغاً من الكفر والزندقة. فإنّ النبوة إذا لم تكن محفوظة من الخطأ والوهم والخيال، فلا معنى للإيمان بها، ولا يبقى لقول النبي حجيّة، ولا لوجيه مصداقيّة.

وأما ما يُقال من أنّ هذا السحر لم يؤثّر على قلب النبي ﷺ ولا على اعتقاده، فهو كلام غير منتج في مقام دفع التهمة؛ لأنّ القضية لا تدور مدار فساد العقيدة، بل مدار صدق الإدراك وصحة التبليغ، فإذا حصل الوهم في فعلٍ عمليٍّ محسوسٍ ومباشر، فمن أين الوثوق بسلامة الإدراك في غيره من الأمور؟! بل أيّ معنى لكون النبي ﷺ حجة إذا كان يختلّ عنده التمييز بين الواقع والخيال؟! ولو سلّمنا جدلاً أنّ قلبه لم يتأثّر، فإنّ فساد الإدراك - وهو مناط الحجّة - واقعٌ بحكم الرواية نفسها، فكيف يُبنى عليه الدّين؟!!

وعليه، فإنَّ ما ذكره القاضي عياض لا يعدو أن يكون تبريراً واهناً وتلطيفاً سخيلاً لما لا يُلَطَّف، بل هو في نفسه شاهدٌ على ضعف المتمسِّكين بهذا الحديث، واضطرارهم إلى ترقيع لا يستقيم مع العقل والدين، وغاية ما يكشفه عنهم هو أنَّهم سلَّموا بالرواية أولاً، ثم انحرفوا بالدين والعقل ثانياً لتسويغها.

أما نحن فديننا مأخوذٌ من معدن العصمة، ومنهجنا قائمٌ على تنزيه النبي الأعظم ﷺ عن كل ما يُخِلُّ بمقامه الشريف، ويهدر قداسته في أعين الناس، فمثل هذه الروايات عندنا مردودةٌ؛ لأنها تصادم العقل والنقل، فضلاً عن أنها تساقطت من حيث السند والدلالة عند المحقِّقين من العلماء.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلَّم على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّد وآله الطيِّبين الطاهرين المعصومين المنتجبين.



هل قال السيد الخوئي: إنَّ حفصًا كذاب؟

السائل: رابطة العائلة القرآنيّة

السؤال: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.. بعد اطلاعي على هذا المقال المنشور على هذا الموقع المبارك أردت أن أسأل سؤالاً على الخاصّ بدل أن أنشر تعليقاً على العامّ حفاظاً على وحدة الصفّ الذي يجمعنا بكم، وهو التشيع لأمر المؤمنين عليهم السلام واجتماعنا سوياً لخدمة القرآن الكريم.

وسؤالي هو الآتي: إذا كان ما تفضّلتم به حول حفص وروايته للقرآن الكريم، ومصاحبته واتّباعه للأئمة أهل البيت عليهم السلام صحيحاً، فما قولكم وردّكم على المقطع الفيديوي المنتشر على اليوتيوب للسيد الخوئي قدّس سرّه الشريف، وهو يتحدّث عن حفص، ويقول: إنه كذاب، ولا يصحّ الأخذ عنه، ونرجو أن يكون الجواب علمياً معزّزاً بالأدلة العلميّة.

ملحوظة: يشهد الله تعالى نحن إنما سألنا تفقّها لا تعتّاً وطلباً للعلم ليس غير.. وأخيراً تقبّلوا وافر الشكر والتقدير.

الجواب

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين، واللعنُ الدائم على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين إلى قيام يوم الدين.

إنّ ما ورد في سؤالكم الكريم من حرصٍ على وحدة الكلمة، وحُسن الأدب مع العلماء، وإيثار طريق التفقّه والبحث عن الحقيقة، لهو دلالةٌ بيّنة على صفاء النية، وسلامة الطويّة، وحُسن السيرة التي نرجو أن تكونوا عليها دائماً، زادكم الله توفيقاً وسداداً، وثبّتكم على الولاية الحقّة.

وأما ما نُسب إلى علَم الأعلام، ومحقّق علوم الإسلام، آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي (قدّس الله نفسه الزكيّة)، من القول بكذبِ حفص بن سليمان القارئ، فالحكم في مثل هذه الدعاوى هو الرجوع إلى ما خطّه قلمه الشريف في مدوّناته العلمية المعتمدة، لا ما يُتناقل في المقاطع المتزعة التي لا يُدرى حالها، ولا يُعرف مآلها، سيّما في هذا العصر الذي كُثرت فيه وسائل التزوير والتلاعب بالصوت والصورة، حتى صار يُنسب إلى الجليل ما لا يقوله، ويُلفّق على الشريف ما لم يثبت عنه.

والحقّ الذي لا مِرية فيه، أنّ السيد الخوئي **رحمته** ذكر "حفص بن

سليمان" في "معجم رجال الحديث"، ونصّ على أنّه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وأنه أسند عنه، فقال ما نصّه: «حفص بن سليمان أبو عمرو: الأسديّ الغاضريّ (الفاخري) المقرئ البزاز الكوفي، من أصحاب الصادق عليه السلام، أسند عنه»^(١).

وهو تثني بذلك ملتزم بما نقله الشيخ الطوسي (رضوان الله عليه) في كتاب الرجال؛ إذ أورده في عداد أصحاب الصادق عليه السلام، وهو نقلٌ اعتمده العلماء بعده، كالميرزا النوري في "خاتمة المستدرک"، والعلامة التفرشي في "نقد الرجال"، والسيد الأمين في "أعيان الشيعة"، والعلامة المامقاني في "تنقيح المقال"، ولم يُعرف عن أحدٍ من أعلام الطائفة - قديمًا وحديثًا - الطعن في دينه أو وُضمه بالكذب، كما لم يُنقل عن السيد الخوئي تثني في الكتب الرجاليّة أيّ قدح أو تضعيفٍ في حقّه.

وعليه، فإنّ القول برّد روايته أو اتّهامه بالكذب لا مستند له من كتب الرجال المعتمدة عند الإماميّة، بل هو مخالفٌ لما نصّ عليه المحقّقون، وفي مقدّماتهم السيد الخوئي تثني نفسه، ولا يُعتدّ بما يُثار خارج هذا السياق من دعاوى لا شاهد لها ولا حجة.

فالمعيارُ الحقُّ هو ما ثبت في مصادر التحقيق، لا ما يُتداول في منصّات التواصل ووسائل الإعلام؛ إذ لا حُجّية في تلك المقاطع، ولا اعتبار لها ما لم تؤيّدّها النصوص العلميّة المحكّمة.

(١) معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ١٤٨.

قد يقال: إن السيد الخوئي رحمته الله قال في كتاب الصلاة واصفًا حفص بن سليمان بالفسق والكذب ما نصه: «وعليه: فلا ينبغي الريب في عدم كون هذه القراءات متواترة عن النبي صلوات الله وسلاماته عليه، بل ولا مسندة إليه حتى بالخبر الواحد، ولم يدَّع ذلك أحد منهم، ولا نسب قراءته إليه صلوات الله وسلاماته عليه لا بطريق مسند ولا مرسل، وإنما هو اجتهاد منهم، أو من أساتيدهم ورأي ارتأوه، بل إنَّ هذه القراءات لم يثبت تواترها حتى من نفس هؤلاء القراء، وإنما أسند إليهم بأخبار آحاد بتوسط تلاميذهم، على أن بعض هؤلاء التلاميذ معروفون بالفسق والكذب كحفص الراوي لقراءة عاصم على ما صرح به في ترجمته»^(١).

الجواب:

أولاً: أن ما ذكره السيد الخوئي رحمته الله في كتاب الصلاة لم يكن بصدد بحث رجالي تفصيلي يُراد به الحكم على وثاقة حفص أو فسقه، بل كان في مقام نقد حجية القراءات السبع، وبيان أنها لا تُعد من المتواتر ولا من المسند عن النبي صلوات الله وسلاماته عليه، فجاء كلامه في هذا السياق عرضًا، لا تأسيسًا لحكم رجالي. وقد يكون ما نقله رحمته الله قد استند إلى تضعيفات مأخوذة من كتب العامة - كما هو ظاهر عبارته: «على ما صُرح به في ترجمته» - فلا يكون ملتزمًا به كراي نهائي، بل ناقلًا لما قيل.

(١) كتاب الصلاة، ج ٣، ص ٤٧٤.

ثانيًا: العمدة في منهج السيد الخوئي رحمته الله - بحسب ما نص عليه صريحًا في مقدّمة معجم رجال الحديث - هو أنّ هذا المعجم هو المرجع العلمي المحرّر، الذي بُذل فيه الجهد لتأسيس علم الرجال على أسس دقيقة ومنهج محكم، وقد قرّر بنفسه رحمته الله أنّ الاجتهاد في الأحكام الشرعية لا يتم إلا بمعرفة حال الرواة من حيث الوثاقة أو الضعف، فجعل كتابه هذا مرجعًا فاصلًا في هذا الشأن. حيث قال رحمته الله: «إن علم الرجال كان من العلوم التي اهتم بشأنه علماؤنا الأقدمون، وفقهاؤنا السابقون، ولكن قد أهمل أمره في الأعصار المتأخرة، حتى كأنه لا يتوقف عليه الاجتهاد، واستنباط الأحكام الشرعية. لأجل ذلك عزمت على تأليف كتاب جامع كافٍ بمزايا هذا العلم، وطلبت من الله سبحانه أن يوفقني لذلك، فاستجاب بفضله دعوتي، ووفقني، وله الحمد والشكر لإتمامه كما أردت - على ما أنا عليه من كبر السن، وضعف الحال، وكثرة الأشغال - ولولا توفيق المولى وتأييده جل شأنه لم يتيسر لي ذلك» ^(١).

ثالثًا: أنّ السيد الخوئي رحمته الله، حين ترجم لحفص بن سليمان في معجم رجال الحديث، لم يشر إلى فسقٍ ولا إلى كذبٍ، بل اكتفى بالنقل عن الشيخ الطوسي في كونه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وأنه أسند عنه، ولم يذكر ما يُشير إلى ضعف أو تضعيف، مع أنّه قد صرّح بفسق بعض الرواة في مواضع أُخر من المعجم، كما

في غير واحدٍ من الأسماء. وهذا السكوت في مظان التصريح لا يُحمل على الإهمال، بل يدلّ - بحسب منهج السيد قَدْ شُكِّلَ - على عدم ثبوت التهمة عنده بدرجة توجب الذكر.

رابعاً: لو فرضنا التعارض بين ما في كتاب الصلاة وما في معجم الرجال - وهو تعارض في الظاهر لا في الواقع - فإنّ الميزان هو ما تقرر في هذا الأخير، لكونه الكتاب المتأخر تأليفاً، وقد راجعه السيد الخوئي قَدْ شُكِّلَ بنفسه مراراً، كما أشار إلى ذلك، وقال: إنّهُ "أتمّه كما أراد"، وهذا يعني أنّ ما فيه هو المعتمد والمرجّح عنده في نهاية المطاف، لا سيّما وأنّه الأساس الذي يُبنى عليه التوثيق أو الجرح عند من جاء بعده.

فالنتيجة: أنّ "حفص بن سليمان" لم يثبت تضعيفه عند السيد الخوئي قَدْ شُكِّلَ من جهة رجالية، وأنّ ما ذكر في كتاب الصلاة لا يُعدّ حاكماً على ما في المعجم، بل المرجع هو ما في المعجم، وهو الذي يُبنى عليه الحكم الرجالي عند أهل التحقيق، لما له من خصوصية علمية، ومصادقية منهجية، لا سيما بعد مراجعات المؤلف قَدْ شُكِّلَ له وتنقيحه.

وخلاصة القول:

إننا في مقام هذا البيان لا نروم إثبات وثاقة حفص بن سليمان، ولا تصحيح روايته، ولا نُدافع عن توثيقه بما يتجاوز

قواعد الثبوت والتحقيق، وإنما أجبنا على وفق ما تقررره المباحث الرجالية والمنهج الذي سطره السيد الخوئي **رَحْمَةُ** بنفسه، وبَيَّنَّا أَنَّ الاعتماد عند المحققين إنما هو على ما وُثِقَ في المصادر الرجالية العلمية، لا على ما يُقال عرضاً في غير مظانِّ الحكم الرجالي.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصَلَّى الله، وسلَّم على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّد وآله الطيِّبين الطاهرين المعصومين المتتجِّبين.



فصل الخطاب في دعاء "اكفياني"

المستشكل: مجهول

الإشكال: تقريرُ الإشكال بنحوٍ مختصر، يُلخّص في أنّ دعاء "يا محمد، يا عليّ، اكفياني فإنكما كافيان" يُعدّ شركاً وإثماً، وأنّ التعلّق به بهذه الطريقة يُمثّل حالةً هوسيّةً وتحت تأثيرٍ شيطانيّ. وقد استدُلّ على ذلك بعدة آياتٍ تحذّر من الشرك، كما زُعم أنّ هذا الدعاء يزيح الله عن مقام الألوهيّة، ويُلبس النبيّ والإمام صفة "الكافيان" و"الناصران"، في تنافٍ صريح مع آيات التوحيد، مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾، وغيرها.

ويُستشهد أيضاً بأنّ الشرك لا يُعفّر ما لم يُتّب منه: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، وأنّ الدعاء المذكور لم يرد في كتاب "مفاتيح نوين" لآية الله مكارم الشيرازي، ما يُفهم منه التبرؤ منه أو رفضه، مع الإشارة إلى أنّ الدعاء لا سند له أصلاً، ولا تُعرف سلسلة رواته أو خلفيّة مَنْ نقله. وقد رُفِضَتْ أيضاً الروايات التي تزعم أنّ الإمام المهديّ ﷺ ظهر لبعض الخُلص من شيعته، وعلمهم أدعية مخصوصة، بدعوى أنّ ذلك يُخالف فلسفة الغيبة الكبرى، كما استدُلّ بآيات من القرآن الكريم على أنّ الهداية والضلال بيد الله وحده.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهَّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

قد تقرَّر في محلِّه، وأطبقت عليه كلمة المحقِّقين من علماء الإسلام، أنَّ التوحيد في العبادة لا يتحقَّق إلاَّ باجتماع ركنين لا ثالث لهما:

١- خضوع القلب. أي التذلُّ والانقياد التام.

٢- الاعتقاد بالألوهية. أي الإيمان بأنَّ مَنْ يُتوجَّه إليه بالعبادة هو إله يملك الضرَّ والنفع بذاته.

ومن هنا لا يُسمَّى أيُّ نوعٍ من الخضوع عبادةً، إلاَّ إذا اجتمع فيه هذان الركنان معاً.

ولهذا فإنَّ خضوع الابن لوالده، أو العبد لسيِّده، أو الجندي لقائده، لا يُعدُّ عبادة؛ لأنَّه خضوعٌ خالٍ من الاعتقاد بالألوهية. وكذلك لا يُعدُّ اعترافُ إبليس بوجود الله عبادة؛ لأنَّه كان خضوعاً بلا طاعة، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(١).

ومن هذا المنطلق، فإنَّ تحقيقَ التوحيد في العبادة يتطلَّب أن يكون العبدُ خاضعاً لله سبحانه بقلبه، مؤمناً بقدرته المطلقة، مع اعتقاده بأنَّ كل ما سواه محتاجٌ إليه في وجوده واستمراره.

ومما تقدَّم يُعلم أنَّ العبادة ليست مجرد التوسُّل والخضوع، بل لا بدَّ من الاعتقاد بالألوهية المستقلة لمن يُعبد، ولا يوجد أحدٌ من المسلمين يعتقد بالألوهية الأنبياء أو الأولياء، أو باستقلالهم في التصرُّف عن الله عزَّ وجل، وإنما التوسُّل بهم والخضوع لهم هو من باب التقرُّب إلى الله تعالى بجاههم ومقامهم عنده.

ومن هذا الأصل المقطوع به، يُعلم أنَّ الطلب من الأنبياء والأولياء، لا يدخل في العبادة، ولا يُعدُّ من الشرك، لعدم توفُّر هذين الركنين فيه، فإنَّ المؤمن إذا توجَّه إلى النبيِّ أو الإمام بطلب، لم يكن خضوعه قائماً على تأليه المخاطب، ولا هو يرى فيه قدرةً ذاتيةً على النفع أو الضرر، بل يراه عبداً مقرباً، جعله الله سبباً من أسباب رحمته، ومظهرًا من مظاهر قدرته، فيخاطبه على نحو الطولية في التأثير، لا الاستقلال في الفعل.

وعليه، فإنَّ مَنْ قال: "يا محمدُ، يا عليُّ، اكفياي، فإنكما كافيان"، لا يمكن أن يُقال بأنه عبدٌ غير الله، أو أشرك به، ما دام خضوعه لم ينبنِ على اعتقادٍ بالألوهية النبيِّ أو الإمام، ولا على توهُم أنهما يملكان الضرر والنفع من أنفسهما، وإنما يقصد بذلك التوسُّل بمن أذن الله له بالكفاية، وأكرمه بأن يكون مجرى الفيض،

ومحلّ الرحمة، ومفتاح النجاة، وهو خضوعٌ طوليٌّ لا عرضيٌّ.

وهذا المعنى يُدركه العقلاء بوضوح، فإنهم لا يرون في قول المريض للطبيب: "اشفني"، أنه اتخذهُ إلهًا، ولا في قول الطالب لأستاذه: "فهمني"، عبادةً له، ولا في قول الضعيف للقوي: "احمني"، خضوعًا قائمًا على التآليه؛ لأن العُرف والعقل لا يفهمان من مثل هذه التوجُّهات سوى الوساطة بالأسباب، لا الربوبية بالأعيان، ولا الاستقلال في الفعل، فكيف يُستشكل إذن في أن يُقال لرسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام: "اكفياني"، وهما أولى بأن يُستغاث بهما؛ لأن الله سبحانه جعلهما سببين للهداية، وأذن بالتوسُّل بهما.

والعقل إذا تأمَّل عرَف الفرق الواضح بين مَنْ يقول: "يا محمد، يا علي، اكفياني بما أقدركما الله عليه"، وبين مَنْ يقول: "أنتما آلهةٌ تملكان النفع والضرر بذاتكما"، والأول هو لسان حال الشيعة، والثاني كفرٌ لم يقله أحدٌ منهم.

ولو فُرض أن كلَّ مَنْ قال "اكفيني" أو "انصرني" قد عبدَ من قال له ذلك، للزم تكفير مَنْ قال للطبيب: "اشفني"، أو للقوي: "احمني"، أو للغني: "اقض حاجتي"، وهذا ما لا يقول به عاقل، فإنَّ العقل والعرف متَّفقان على أن الخضوع متى ما كان خلًّا من الاعتقاد بالألوهية المستقلة، لم يكن عبادةً، ولا هو مما يُنافي التوحيد.

وإذ قد استقام هذا الأصل المحكم، فلا يبقى مجال لما أورده
المعترض من احتجاجة بالآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ
نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١)، و﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾^(٢)، و﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ
عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾^(٣)، و﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾^(٤)، فإن هذه الآيات
المباركة إنما هي في مقام نفى العبادة الحقّة، والولاية الذاتية،
والكفاية المطلقة عن غير الله سبحانه، لا في مقام نفى الوسائل
التي شرّع الله التوسّل بها، بل قد دلت الآيات الأخرى على
جواز الاستشفاع بالرسل، والتقرّب إلى الله بأوليائه، كقوله تعالى:
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ
الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٥)، ومعلوم أنّ مجيئهم إلى النبي
ﷺ واستغفاره لهم، لم يكن شرّكاً، بل كان طريقاً للتوبة، ووسيلة
لقبول، وهو في صميم التوحيد لا في ضده.

وأما ما ذُكر من أنّ سماحة آية الله الشيخ ناصر مكارم
الشيرازي لم يدرج هذا الدعاء في كتابه "مفاتيح نوين"، فهو كلام
لا وزن له في سوق التحقيق، ولا حجّة فيه في ميزان أهل النظر،
بل هو أشبه شيء بـ "من لا حجة له، فتعلّق بالمحتملات"؛ إذ لا
ملازمة بين عدم الإدراج وبين بطلان الدعاء أو رده. فهل صارت

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) النساء: ٤٥.

(٣) الطلاق: ٣.

(٤) الزمر: ٣٨.

(٥) النساء: ٦٤.

كتب الأدعية الشخصية معيارًا للتوحيد والشرك؟! وهل إذا خلا كتابٌ من دعاءٍ بات ذلك حجةً على قدحه وسقوطه؟!!

فلنتأمل في هذا المنطق الأعوج: أَيْتَوَّهُمُ الْمَعْتَرِضُ أَنْ مَا لَمْ يُذْكَرَ فِي كِتَابِ "مِفَاتِيحِ نَوِينِ" يَسْقُطُ عَنِ الرَّجْحَانِ؟! فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ يُبْطَلَ أَدْعِيَةٌ أُخْرَى مُتَوَاتِرَةٌ شَهِيرَةٌ لَمْ تُدْرَجْ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ، بَلْ لَمْ تُدْرَجْ فِي كِتَابٍ مُتَأَخِّرَةٍ أُخْرَى أَيْضًا! فَهَلْ يَبْطُلُ دَعَاءُ التَّوَسُّلِ أَوْ دَعَاءُ النَّدْبَةِ أَوْ دَعَاءُ الْعَهْدِ لِمَجْرَدِ غِيَابِهَا عَنْ فِهْرَسِ كِتَابٍ مَعَيَّنٍ؟! أَهَذَا هُوَ الْمَقْيَاسُ الْجَدِيدُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَقْبُولِ وَالْمَرْدُودِ؟!!

ثُمَّ عَلَى فَرَضِ صِحَّةِ هَذَا النُّقْلِ فَإِنَّ الشَّيْخَ الْمَكَارِمَ دَامَ ظِلُّهُ لَمْ يَصْرَحْ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِ أَوْ فُتَاوَاهُ بِتَحْرِيمِ الدَّعَاءِ، وَلَا بِوَصْفِهِ شَرْكًَا، وَلَا بِإِنْكَارِ مَضْمُونِهِ، بَلْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ فِي هَذَا الْإِتِّجَاهِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَجْرَدُ دَعْوَى مَنْقُولَةٍ عَلَى سَبِيلِ "يُقَالُ" الَّتِي لَا تُنْصَبُ بِهَا بَيِّنَةٌ، وَلَا تُهْدَمُ بِهَا عَقِيدَةٌ، وَمِنْ الْعِجْزِ أَنْ يُبْنَى التَّكْفِيرُ أَوْ الشَّرْكُ عَلَى قَاعِدَةٍ "يُقَالُ" وَ"يُظَنُّ" وَ"يُحْتَمَلُ".

وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ رَفْضِ مَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عليه السلام مِنْ أَدْعِيَةٍ عَلَّمَهَا لِبَعْضِ خَوَاصِّ أَصْحَابِهِ، بِحُجَّةِ أَنَّهَا "تَخَالِفُ فِلْسَفَةَ الْغِيَةِ الْكُبْرَى"، فَمِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعَدَّ مِنَ الشُّبُهَاتِ أَصْلًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ؛ إِذْ هُوَ أَوْهَى مِنْ أَنْ يُجَابَ، وَأَسْخَفُ مِنْ أَنْ يُنَاقَشَ، بَلْ هُوَ ظَنٌّ سَازِجٌ لَا يَصْدُرُ مِمَّنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ

بمقام الإمامة، ولا بمباني الطائفة، ولا بكلمات أعلامها.

وقديماً قيل: "أرح سمعك من لغو لا يليق بالعقول، فإن من الجهل أن تشغل بالرد على من لا يفقه ما يطعن فيه".

وأما دعوى أن الدعاء المذكور لا سند له، فإنها مردودة من أصلها؛ لأن الأدعية - كما تقرّر عند علمائنا - لا يُشترط في العمل بها توفر الإسناد الصحيح، بل تجري عليها قاعدة التسامح في أدلة السنن، التي نص عليها فقهاء الطائفة، وهي قاعدة مفادها: أن ما يعتبر في ثبوت الحجية للخبر من وثاقة الراوي أو احتفاف الخبر بما يوجب الوثوق بصدوره غير معتبر في الأخبار المتضمنة للمستحبات، وكذلك المكروهات - على قول -، فالمراد من التسامح هو التساهل وعدم متابعة السند للتعرف على وثاقة الواقعين في سلسلته أو عدم وثافتهم، وكذلك التساهل في تحصيل القرائن الموجبة للوثوق.

فليعلم إذن أن دعاء "يا محمد يا علي اكفياني" لا يتنافى ومقتضى التوحيد الحق، ولا يعارض نصوص الكتاب والسنة، ولا يطرح لعدم ثبوت السند، إذ هو جارٍ على قاعدة التسامح في أدلة السنن، ومندرج في باب التوسل المشروع، الذي دلّت عليه الروايات الشريفة، ولا يقدر فيه عقل سليم ولا نقل مستقيم، ولا يخرج به المؤمن عن صراط التوحيد، ولا عن منهج أهل البيت عليه السلام، بل هو دعاء متين في مبناه، بين في مسراه.

وبعد الذي تقدّم من البيان، فإنّ الواجب على مَنْ رمى هذا الدعاء بالشرك أن يأتي ببرهانٍ يثبت دعواه، ودليلٍ قطعيٍّ يُخرج به القائل بـ "يا محمد، يا علي، اكفياي" عن دائرة التوحيد، فإنّ الكلام إذا كان بهذه المثابة من الخطورة، متعلّقًا بمقام العقيدة وأصل الدين، لم يُقبل فيه الظنّ ولا الشُّبهة، بل يجب فيه اليقين والبيّنة. فأين وجوه الدلالة القطعيّة على أنّ هذا القول -مع خلوّه من اعتقاد الربوبيّة أو الاستقلال- يُعدُّ شركًا بالله العظيم؟! وأيّ عقلٍ أو نقلٍ صريحٍ دلّ على أنّ طلب المعونة من الوسيلة المجعولة كطلبها من الخالق المعبود بذاته؟!!

بل مقتضى الإنصاف أن يُقال: إنّ مَنْ خاض في هذا الباب بلا بيّنة ولا علم، فقد عرّض نفسه للإثم، واتّهم المؤمنين بغير حجّة، وقد قال مولانا الصادق عليه السلام: «ملعونٌ ملعونٌ من رمى مؤمنًا بكفر، ومَنْ رمى مؤمنًا بكفرٍ فهو كقاتله»^(١).

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتّجّبين.



الهادي لا يُضِلُّ مَنْ طَلَبَهُ.. فكيف صار الظلم مذهباً، واليأس عقيدة؟!

السائل: واحة الغرباء

السؤال: ثمة مَنْ يقول: إذا كان الله تعالى قد طَبَعَ على قلوب بعض العباد، وختم على أسماعهم وأبصارهم، وكتب عليهم الضلالة، كما قال: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلًا﴾، و﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، و﴿كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾، فلا معنى بعد ذلك للاشتغال بتقويم من لا يُقَوِّم، ولا إصلاح من لا يُصْلَح؛ لأن الضلالة من الله، والهداية ليست بأيدي الخلق.. فكيف يُناقش هذا المدعى؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهَّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

إنَّ القول بأنَّ العبد لا يُصْلَح، ولا يُقَوِّم، ولا يُهْدَى؛ لأنَّ الله قد أضلَّه، وختم على قلبه، هو قولٌ مردودٌ، باطلٌ المبدأ، فاسدُ المآل، مبنيٌّ على القول بالجبر، الذي طالما نبذه أئمة أهل البيت عليهم السلام، وعدُّوه من العقائد الباطلة التي تُفْضِي إلى نفي العدل

الإلهي، وسلب الاختيار، وتعطيل الحساب، وتكذيب الوعد والوعيد، وكلُّها مفاسدُ تؤول إليها هذه الدعوى من حيث يشعر القائل أو لا يشعر.

وإنَّ الآيات التي ساقها أصحاب هذه الشُّبهة -من قبيل قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾، و﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، و﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾، و﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ - إنما تُحمَل على معنى الجزاء لا الابتداء، أي أن الله سبحانه إنما يُضِلُّ مَنْ اختار الضلال، ويطلع على مَنْ أَعْرَضَ عن الهداية، ويصرف القلوب عن الرشد بعد أن أَصَرَّتْ على الغي، ورفضت الحجّة تلو الحجّة، فكان ما ورد في هذه الآيات من الطبع والختم والإضلال عقوبةً عادلة، لا جبرًا ولا حرمانًا ابتدائيًا.

وقد أكّد القرآن الكريم هذا المعنى في غير موضع، وبَيَّن أنَّ العبد هو الذي يختار، وأنَّ الله سبحانه جعل له السُّبُلَ واضحة، وبوّأه النجدين، وأراه سواء السبيل، ثم ترك له حرية الإقبال والإدبار، فقال عزّ من قائل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(١)، وقال أيضًا: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾^(٢)، فكانت الهداية هنا بمعنى الدلالة، أي بيّنا له طريق الخير والشر، وأرسلنا له المرسلين، وأقمنا له الحُجج والبراهين، فلا يُقال بعد هذا: إنَّ الله تعالى أجبره على أحد الطريقين، بل هو الذي اختار، وعليه تقع التبعة.

(١) الإنسان: ٣.

(٢) البلد: ١٠.

وَيُعَاضِدُ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(١)، فَإِنَّ الْمَشِيئَةَ هُنَا مَشِيئَةُ الْعَبْدِ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(٢)، فَالرُّشْدُ وَالْغَيُّ طَرِيقَانِ بَيْنَانِ، وَالْعَبْدُ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ اخْتَارَ الْغَيَّ فَقَدْ أَتَى مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، لَا مِنْ جِهَةِ رَبِّهِ، فَلَا يَجُوزُ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَنْسِبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْإِضْلَالَ ابْتِدَاعًا وَلَا الطَّبْعَ ابْتِدَاءً، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَا يُضِلُّ الْعِبَادَ عَلَى وَجْهِ الْمَصَادَرَةِ، وَلَا يَطْبَعُ عَلَى الْقُلُوبِ مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ، بَلْ سَتَّهَ تَعَالَى فِي عِبَادِهِ أَنْ يُمْهَلَ مَنْ أَعْرَضَ، فَإِذَا أَصَرَّ عَلَى الْعِنَادِ وَالزَّيْغِ، وَانْسَاقِ خَلْفِ هَوَاهُ، خُذِلَ، وَسُلِبَ التَّوْفِيقُ، وَابْتُلِيَ بِالطَّبْعِ وَالخَتْمِ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ، جَزَاءً وَفَاقًا، لَا ظُلْمًا وَلَا جَوْرًا، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٣)، وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾^(٤)، فَكَانَ الطَّبْعُ وَالْإِضْلَالُ أَثَرًا مَتَرْتَّبًا عَلَى الْإِعْرَاضِ لَا مُنْشَأً لَهُ، وَحَاشَا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَمْنَعَ الْهَدَايَةَ عَمَّنْ صَدَقَ فِي طَلِبِهَا، أَوْ يُضِلَّ عَبْدًا طَلَبَ وَجْهَ الْحَقِّ بِإِخْلَاصٍ، أَوْ يَطْبَعُ عَلَى قَلْبٍ لَمْ يَنْحَرَفْ عَنِ الْفِطْرَةِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُعَاقِبَ قَبْلَ تِمَامِ الْبَيَانِ، وَأَرْحَمُ مِنْ أَنْ يُضِلَّ مَنْ شَاءَ الْهَدَايَةَ، وَهُوَ الْقَائِلُ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾،

(١) الكهف: ٢٩.

(٢) البقرة: ٢٥٦.

(٣) الأنعام: ١١٠.

(٤) المنافقون: ٣.

فبذلك يُعلم أن مَنْ طُبِعَ على قلبه، أو خُتِمَ على سمعه، إنما نزل به ذلك عن استحقاقٍ لا كما توهمه صاحب الشبهة.

وهذا هو المعتقد الحقّ الذي أسَّس له أئمة أهل البيت عليهم السلام، ويبيّنوه لأصحابهم، وردّوا به على الجبريّة، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنّ الله أرحمُ بخلقه من أن يُجبر خلقه على الذنوب، ثم يعذبهم عليها، والله أعزّ من أن يريد أمراً، فلا يكون»^(١)، وعنه عليه السلام أيضاً: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمرّين أمرين»^(٢)، أي لا يُجبر الله العبد، ولا يُفوّض إليه الأمر تماماً بلا عناية، بل يمدّه بالقدرة والعقل، ويهديه السبيل، ويترك له حريّة القرار، فإن شَكَرَ فقد اهتدى، وإن كفر فقد ضلّ، وقد قال تعالى: ﴿مَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ضَلَّٰ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾^(٣).

فإذا كانت الهداية والضلالة منوطةً بالاختيار، وكان العبد هو المكلف بالسعي، لم يصحّ بعد ذلك أن يُقال: "دعك من فلان، فلا يصلح"، أو "ذاك لا يقوّم"، إذ كيف علمت أنه لا يصلح؟ وكيف عرفت أن الله حرّم الهداية؟ وهل اطّلت على الغيب؟ أو أتاك وحيٌّ من عند الله؟ أو أنك استبطنت في عقلك أن الله سبحانه يخلُق مَنْ لا يهتدي، ويحرّم الهداية ابتداءً، وهذا هو الجبر بعينه، وفيه تكذيبٌ صارخٌ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾، وتكذيبٌ

(١) التوحيد للصدوق، ص ٣٦٠.

(٢) الكافي، ج ١، ص ١٦٠.

(٣) الإسراء: ١٥.

لقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ﴾، ورفض لصريح قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾^(١)، حيث جعل الإزاغة جزاءً لا ابتداءً.

فالقول بأنّ فلائنا لا يُصْلَح، هو في حقيقته نسبةُ الظلم إلى الله تعالى، وسلبٌ لا اختيار العبد، وباطلٌ من أساسه، لا يصدر إلا من عقلٍ لم يتشربْ بنور الفهم، ولم يهتدِ إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام، الذين أصلحوا عقولَ العباد، وأزالوا عنها أوهامَ الجبر، وبينوا لهم أنّهم مسؤولون عمّا كسبوا، وأنه لا يُهْلِكُ الله سبحانه نفساً إلا بعد تمام الحجة وبلوغ البيان، فمن قال بعد ذلك بأنه لا فائدة في النصّح والتعليم والهداية، فقد ضلّ السبيل، وعطل الرسالة، وفتح باب القعود واليأس على الناس.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبينا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المنتجبين.



الأخلاق لا تُطهى في القدور خرافة ابن القيم حول تطبيع الإنسان بطباع الحيوان المأكول

السائل: د. عادل المياحي

السؤال: ذكر ابن القيم الجوزية في كتابه مدارج السالكين (ج ٢، ص ١٠) قوله: «كل من أَلِفَ ضرباً من ضروب الحيوانات اكتسب من طبعه وخلقه، فإن تغذى بلحمه كان الشبه أقوى»، وثمة من يروج لهذا الكلام، ويعلّل به ضعف بعض الشعوب الإسلامية بسبب إكثارهم من أكل لحوم الدجاج، في مقابل شعوبٍ أخرى وصفوها بالقوّة والغيرة والشجاعة لاعتمادهم على أكل لحوم الإبل، وهكذا دواليك في مطابقة طبع الإنسان لطبيعة ما يأكله من حيوانات.

فهل يصحّ هذا الكلام؟ وهل القول باكتساب الإنسان طباع الحيوان الذي يأكل لحمه له وجهٌ صحيح في العقل أو الدين؟

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين، مصاييح الظلام، وهُدَاة الأنام.

وهذا الكلام، على اختصاره، باطلٌ من وجوهٍ متعددة، إذ إنّهُ

يقوم على فرضية تسقط بها الحقيقة الإنسانية، القائمة على العقل والإرادة. فإذا كان لحم الحيوان هو الذي يُورث الإنسان طباعاً خلقية، فما معنى التكليف الشرعي إذن؟! وما دور الإرادة ومجاهدة النفس والهوى، اللذين جعلهما الإسلام من أعظم القربات؟!

ولو صحّ قول ابن القيم، لكان إصلاح الأخلاق ممكناً بتوزيع أنواع معينة من اللحوم، فيصير الإنسان شجاعاً أو جباناً بحسب ما أٌطعم من لحوم! وهو مما لا يقول به عاقل، فضلاً عن أن يُقرّه الشرع. بل هو أقرب إلى خرافات الوثنيين، ممن زعموا أن الأرواح تتلوّن بما يدخل البدن من لحم أو دم.

ثم إن هذا الزعم لا شاهد له من الكتاب ولا من السنة، بل لم نجد في النصوص ما يدلّ على أنّ الإنسان إذا أكل لحم حيوانٍ اكتسب صفته، بل إنّ تهذيب النفس في الشريعة مرتبطٌ بالنية، والطاعة، والتقوى، لا بنوع الحيوان المذبوح.

وأما الواقع، فهو يُكذّب هذا الكلام أشدّ التكذيب، إذ نجد مجتمعاتٍ تأكل اللحوم ذاتها وتختلف طباعها، بل قد يكون الرجال من أهل بيتٍ واحدٍ، يشتركان في نوع اللحم، ويختلفان خلقاً وسلوكاً. أفلا خلاقٌ تُكتسب من اللحم، أم أنها ثمرة العقل والإرادة؟!

بل لو صحّ ما قاله ابن القيم، لوجب أن يكون أكل اللحوم

المتنوعة مزيجاً من أخلاق الخراف والإبل والدجاج! فأين الضابط؟ وأين المعيار؟! وما الحدُّ الفاصل بين الخُلُق المكتسب من اللحم، والخُلُق المكتسب من العقل والشرع؟!

وقد يُقال: كيف تردّون هذا القول، وفي الشريعة بيانٌ لأثر أكل الحرام على النفس؟

فنقول: إنّ أثر الحرام لا يأتي من طبع الحيوان، بل من كونه معصيةً، والمعصية تُظلم القلب، وتسلب نور الطاعة، وهذا شيء، وزعمُ أن لحم الحيوان يُكسب طبعه شيءٌ آخر.

وقد يحاول بعضهم تأويل كلام ابن القيم بأنه أقربُ إلى الملاحظة أو الانطباع، لا إلى التقرير العقدي، لكنّ هذا لا ينفي ضرورة الردّ عليه، لأنه يؤدي - إن أهمل - إلى فسادٍ كبيرٍ في فهم النفس، والتربية، والعبودية لله عزّ وجل.

فليُعلم إذاً، أن الأخلاق تُكتسب بمجاهدة النفس، لا بالموائد، وبمجاهدة الهوى، لا بأكل لحم الشاة أو الجمل. وإنّ النفس لا تُطهى في القدور، بل تُهذَّب بالعقل والوحي، والصبر والمراقبة.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، المعصومين المنتجبين.

وهم التوسل بالعمل دون أهل البيت عليه السلام

السائل: الموسوي

السؤال: هناك أشخاص من الشيعة يعيشون خارج العراق (لندن) يقولون: إنَّ التوسل في قوله تعالى ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ لا يشمل التوسل بأهل البيت عليه السلام بل ينحصر بالأعمال الصالحة، وأهل البيت عليه السلام لم يأمرنا بالتوسل بهم، فلا دليل على التوسل بهم والآية دليل على التوسل بالأعمال الصالحة فقط.. فما ردكم؟ جزاكم الله كل خير.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهَّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

إنَّ دعوى بعض مَنْ ينسبون أنفسهم إلى التشيع في حصر الوسيلة في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ بالأعمال الصالحة دون التوسل بأهل البيت عليه السلام، ثم الادعاء بأنهم لم يأمرنا بالتوسل بهم، دعوى ساقطة عقلاً، ومردودة نقلاً.

ولنفترض جدلاً أنَّ العمل الصالح هو الوسيلة في الآية، لكنَّ

العمل لا يكون وسيلةً إلّا إذا كان مقبولاً، والقبول مشروطٌ بالتقوى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾. وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «كُونُوا لِقَبُولِ الْعَمَلِ أَشَدَّ اهْتِمَامًا مِنْكُمْ بِالْعَمَلِ! فَإِنَّهُ لَنْ يَقِلَّ عَمَلٌ مَعَ التَّقْوَى، وَكَيْفَ يَقِلُّ عَمَلٌ يُتَقَبَّلُ؟»^(١). فمع الجهل بكون النفس من المتّقين، لا يصحّ التوسّل بالعمل المشكوك في قبوله.

ثم إنّ العمل الصالح -وهو طاعة الله وتقواه، كالصلاة مثلاً- له حيثّتان: الصّحة، والقبول. فالصحيح ما استكملت أجزاؤه وشرائطه، ولا تجب إعادته. وأمّا القبول، فقد لا يحصل على رغم الصّحة، كما في الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام: «إِنَّ مِنَ الصَّلَاةِ لَمَا تُلْفَ كَمَا يُلْفَ الثُوبَ الْخَلِقَ، وَيُضْرَبُ بِهَا وَجْهَ صَاحِبِهَا»^(٢).

فهل يقول المستشكّل في دعائه: "اللهمّ إنّي أتوسّل إليك بصلاتي وبركعاتي، أو بصومي وزكاتي"؟! وهل يتيقّن من قبول أعماله، فضلاً عن تيقّنه من صحّتها؟! وإذا لم يضمن قبولها، فكيف يتّخذها وسيلةً؟! فإذا كان يجهل ذلك كلّهُ، فكيف يتوسّل إلى الله بما لا يعلم حقيقته، ولا يقطع بصحّته، ولا يدري أرَضِيَ اللهُ به أم لا؟!!

أليس من الجهل أن يتّخذ المجهول وسيلةً؟! وهل من

(١) معرفة الإمام، ج ١٣، ص ١٧٥.

(٢) بحار الأنوار، ج ٧٩، ص ٣٠٧.

الحُسْن أَنْ يُعَرِّضَ عَمَّنْ أَمَرَ اللَّهُ بِالتَّوَسُّلِ بِهِ، وَيُعَوِّلَ عَلَى عَمَلٍ لَا يُعْلَمُ حَالُهُ؟!

وَأَمَّا زَعْمُهُ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَأْمُرُوا بِالتَّوَسُّلِ بِهِمْ، فَيُكَذِّبُهُ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَوْلُهُ: «نَحْنُ الْوَسِيلَةُ إِلَى اللَّهِ»^(١)، وَمَا وَرَدَ عَنْهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُهُ: «أَنَا وَسِيلَتُهُ»^(٢)، وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْأُئِمَّةَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ الْوَسِيلَةُ إِلَى اللَّهِ»^(٣). وَفِي دَعَاءِ النَّدْبَةِ: «وَجْعَلْهُمْ الذَّرَائِعَ إِلَيْكَ، وَالْوَسِيلَةَ إِلَى رِضْوَانِكَ»^(٤). وَفِي دَعَاءِ عَرَفَةَ لِلْإِمَامِ السَّجَّادِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَجْعَلْتَهُمُ الْوَسِيلَةَ إِلَيْكَ، وَالْمَسْلَكَ إِلَى جَنَّتِكَ»^(٥).

فَأَيْنَ الْمَفْرَءُ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ؟! بَلْ إِنكَارُهَا بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ لَا يَخْلُو مِنْ اسْتِبْطَانِ النَّصْبِ، وَإِنْ تَزَيَّى بِثُوبِ الْغَيْرَةِ عَلَى التَّوْحِيدِ.

وَالنَّتِيجَةُ: أَنَّ دَعْوَى حَصْرِ الْوَسِيلَةِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لَا تَصْمَدُ أَمَامَ التَّحْقِيقِ، وَهِيَ فِي حَقِيقَتِهَا تَنْمُّ عَنْ عَدَاءٍ دَفِينٍ لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ لَبِسَتْ لِبَاسَ الدِّفَاعِ عَنِ التَّوْحِيدِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ، وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ الْمُعْصُومِينَ الْمُتَتَجِّينَ.

(١) مرآة الأنوار، ص ٣٣١.

(٢) تفسير البرهان، ج ١، ص ٤٦٩.

(٣) مرآة الأنوار، ص ٣٣١.

(٤) جمال الأسبوع، ص ٥٥٣.

(٥) الصحيفة السجادية، ص ١٧٢، دعاء ٤٧.

تعقيبات وتعليقات «وهم التوسل بالعمل دون أهل البيت عليه»

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهرين مصايح الظلام، وهُدَاة الأنام.

هذه ردودٌ مختصرة أضعها بين يدي القراء الكرام على جملةٍ من تعليقات المعترض على موضوع (وهم التوسل بالعمل دون أهل البيت عليه)، ليقف الناظر على حقيقة ما طرحه، وكيف سعى إلى خداع البسطاء بكلماتٍ موهومة، ظاهرها التحقيق وباطنها التليس، يتلاعب بها بعقول العوام، ليصرفهم عن معالم دينهم، ويزرع في نفوسهم الشكَّ فيما ثبت بالأدلة القطعية عن أهل العصمة عليه.

وقد أعرضتُ عن كثيرٍ من عباراته، لما رأيتُه ساقطاً عن مرتبة الجواب، ساذجاً في مبناه، فاقداً لأدنى مقومات الاعتراض العلمي، فاقتصرتُ على ما يُظهر ضعف منطقه، وقصور باعه، وقلة متاعه في هذا المضممار، ليُعلم أن دعواه لا تخرج عن كونها

مجرّد ظنونٍ لا يُعوّل عليها، ولا تُبنى عليها عقيدة.

١- قوله: أن يجروا أحدهم على وصف تفسير سيدنا ومولانا أمير المؤمنين الإمام عليّ صلوات الله عليه بـ "الوهم"...

والجواب: هذا تلاعبٌ بالألفاظ، وتقويلٌ بما لم نقله؛ فإنّا لم نصف كلام أمير المؤمنين عليه السلام بالوهم، وإنما وصفنا توهمَ حصر الوسيلة في الأعمال بالوهم، وهو أمرٌ لا يدلّ عليه كلام الإمام أصلاً؛ فإنّ قوله: "أفضل ما توصل به المتوسّلون"، لا يدلّ على الحصر، إذ لم يقل: "لا وسيلة إلا هذا"، ولا ما يدلّ على نفي غيره.. وهذا -للأسف- أسلوبٌ من ضاق صدره بالحوار العلمي، فعمد إلى تحريف الكلام عن مواضعه، واستثار العاطفة بدلاً من الاحتكام إلى البرهان، وهي طريقةٌ من لا يملك الحجّة، فيلجأ إلى التهويل عوضاً عن البيان.

٢- قوله: كمن يتوهم أننا حصرنا الوسيلة، في حين أن الإمام قال: "أفضل ما توصل به..."

والجواب: إنّ هذا التراجع لا يُعوّل عليه، إذ لا يعدو أن يكون مجرد دعوى لفظيّة لا يعضدها التزامٌ عمليّ؛ فإنّ القائل -في مجموع كلماته وتصريحاته- لم يُثبت الوسيلة إلا لجنس العمل، مع تكرار نفيه لصحّة التوسّل بالمعصومين عليهم السلام، كما في قوله: أما التوسّل فليس واجباً أصلاً، ولم يذكره الإمام عليّ بنفسه في

تفسير الوسيلة، أفلا تتبعونه؟ ولو لم يكن في مقام نفي مشروعية التوسّل بهم، للزمه - على الأقل - التصريح بدخولهم في عنوان الوسيلة، لا أن يُسقط ذكرهم من كلّ موضع.

وأما الاستدلال بما جاء في خطبة أمير المؤمنين عليه السلام من تعدادٍ لمصاديق الوسيلة، فلا يدلّ على حصر الأفضلية بالمدكورات، فإنّ عدم ذكر الأفضل لا يدلّ على كونه مفضولاً، ولا يُعدّ المذكور أفضل من غيره إلا بدليل قاطع صريح، وإلا كان الحكم مبنياً على الظنّ والتوهّم، وهو ممّا لا يُعوّل عليه في العقائد.

ومن أوضح الشواهد على ذلك: ما ورد في صحيحة زرارة عن الإمام الصادق عليه السلام، حيث قال: «بُني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية. قال زرارة: فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ قال عليه السلام: "الولاية أفضل؛ لأنّها مفتاحهن، والوالي هو الدليل عليهن". قلت: ثم الذي يليها في الفضل؟ قال: "الصلاة"....». فهذا شاهدٌ واضح على أنّ تقديم الذكر لا يُلزم تقديم الرتبة.

٣- قال: دعنا نسألك: أليس هذا الميزان ينطبق على التوسّل بهم أيضاً؟! فهل التوسّل بهم لا يتطلب تقوى؟!!

الجواب: التوسّل من أسباب التقوى، لا من نتائجها؛ فكما أنّ التوبة بابٌ مفتوحٌ للعاصي، كذلك التوسّل بابٌ يُطرقُ لمن

ضاقَت به الحيلة.

٤- قال: وهل التوسل بالأئمة معصوم من الرياء؟

والجواب: كلامك ساقطٌ من أوّله، فاسدٌ من آخره، متهافٌ في منطقهِ، لا تقوم له قائمة أمام أبسط قواعد الفهم والتوحيد..
أتسأل وتقول: وهل التوسل بالأئمة معصومٌ من الرياء؟!

فقول لك: وهل الرياء عيبٌ في الوسيلة، أم في نيّة المتوسّل؟! وهل الرياء في الصلاة عيبٌ في الصلاة، أم في قلب المصلّي؟! وهل يُبطل الصوم والحج والركوع والسجود؛ لأنّ منافقاً أذاها مرأياً؟!.. هذا منتهى الجهل بالفرق بين المشروع بذاته، والمشروط بحُسن الفاعل!!.

٥- قال: التوسل بصلاتي أولى من التوسل بصلاة جاري أو دعاء غيري.

والجواب: هل صلاتُك هذه التي تتوسّل بها مأمونة القبول؟! وهل أُخبرت بأنّها قبلت عند الله؟! أم تراك تدعو بما لا تدري: أصحيحٌ هو أم باطل؟! أم رياءٌ أم نفاق؟! أم غفلةٌ أم ذهول؟!.. هاك قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(١)؛ فلا تجد أنّه طلب منهم أن يأتوا بصلاةٍ، ولا بصومٍ، بل أن يأتوا النبيَّ

نفسه، ويتوسلوا به، ويستغفر لهم، فيتوب الله عليهم.. فأين موقع صلاتك من هذا النص؟!

أتراك إذا أردت مألًا، تتوسل بسُمتك، أم بمن له مقامٌ عند صاحب المال؟! فإن كان الخلق يُدرِكون قيمة الوسيط عند الملوك، فكيف تجهل مقام الوسيلة عند ملك الملوك؟!

فاخضع، وانكسر، وقل: اللهم لا بصلاتي، ولا بعملتي، ولكن بمحمد وآل محمد أتوسل إليك، فاقبلني بكرامتهم، ولا تحرمني بشقوتي.

٦- قال: إن التوسل صار مظلة للرغبات الشخصية، لا طريقًا للهداية.

والجواب: لو جاز إسقاط التوسل؛ لأن بعض الناس اتخذوه مظلةً لأهوائهم، لوجب إسقاط الدين كله؛ لأن الهوى قد تسرب إلى كل فريضة، وكل عبادة، وكل تشريع. فكلامك هذا منهج هدم خفي، يلبس عبادة الإصلاح ليطعن في أصول العقيدة بهدوء.

٧- قال: التحقيق أسقط ادعاءاتكم، وأسقطها نصوص القرآن، ونهج الإمام علي، وأدعية أهل البيت، وسيرة المعصومين، قبل أن تسقطها أقوالنا.

والجواب: إن كنت في دعواك صادقًا، وفيما تُلقيه أمينًا،

فهاتِ نصًّا واحدًا صريحًا عن أحد المعصومين عليه السلام ينفي فيه التوسّل بهم، أو ينهى عن اتخاذهم وسيلةً إلى الله.. وليكن ذلك من نهج البلاغة، أو من الصحيفة السجادية، أو من الكافي، أو من غيرها من مصادرنا المعتبرة.. وأمّا أن تُطلق الكلام مرسلًا من غير بيّنة، وتدّعي إسقاط العقيدة من دون برهان، فذلك من التحكّم، لا من التحقيق؛ ومن الانتحال، لا من الاستدلال.. والحكم إلى من يتابعك، فانظر: هل تُقنعهم بمثل هذه الدعاوى المجردة، أو يُحاكمونك إلى ما ثبت في كلمات أئمة الهدى (صلوات الله عليهم)؟

٨- قال: "وأنا من أبناء النجف الأشرف، وأحفاد آباء توارثوا حب علي وأبنائه...".

والجواب: أنّ من تأمّل في هذه الكلمة التي صدرت عنه -قوله: «وأنا من أبناء النجف الأشرف، وأحفاد آباء توارثوا حبّ عليّ وأبنائه»- علّم أنّه قد بلغ بمنطقه مرحلة الإفلاس في الحجّة، والإفلاس في البرهان، فركن إلى الدعوى دون الدليل، واستجار بالنسب والمنشأ حين عجز عن الموافقة لكلام آل محمّد عليه السلام. وما ذلك إلا من ذأب من لا يملك حجّةً يحتجّ بها، ولا نصًّا يعضده في مقام التدافع العلمي.

٩- قال متحدثًا عن نفسه: "المؤمن الشيعة الذي سجن مرارًا وله ١٢ شهيدًا في حبهم صلوات الله عليهم، وقضى حياته منذ

نعومة أظفاره في خدمة أهل البيت، وفي أهم مراكز ومؤسسات مراجعنا العظام في أكثر من بلد في العالم...".

والجواب: لا عصمة لأحد، ومن أخطأ في العقيدة رُدَّ قوله، ولو خدَم الدهر كله؛ فإنَّ إبليس قد عبد الله آلاف السنين، ثم استكبر عن أمرٍ واحد، فصار هالِكًا.

١٠ - قال: "استعدوا للحساب، وتلجلج الجواب...".

والجواب: بل هو أولى بأن يُخاطَب بهذا؛ لأنَّه أعرَضَ عن نصوص الكتاب، وأحاديث العترة، وتعلَّقَ بالظنون، ورمى الناس بالتهمة قبل أن يُقيم الحُجَّةَ، وتقدَّم بالشنيع قبل أن يُبرز البرهان.. فهلَمَّ إلى ميدان العلم إن كنت من أهله، وأخرج ما عندك من كتابٍ أو سنَّةٍ أو روايةٍ معتبرة تنقض بها ما قرَّرنَاهُ، وثُبَّتَ بها دعواك، إن كنت على بينةٍ من ربِّك. أمَّا الاكتفاء بالتهويل، واللجوء إلى استثارة وجدان البسطاء بكلماتٍ مرسلة، فليس من طريقة أهل الحقِّ، ولا من منهاج أهل الحُجَّةِ، بل هو سبيلٌ من ضاقت عليه المسالك، وانقطعت به الحُجَّةُ، فلجأ إلى الضجيج عوضاً عن البيان..

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلَّم على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّد وآله الطيِّبين الطاهرين المعصومين المتتجِّين.

الحق في ثباته لا يضطرب مواصلة النقاش حول موضوع «وهم التوسل بالأعمال مع تهميش أهل البيت (عليه السلام)»

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

لم أكن لأنشغل بالردّ على هذا الكلام، لولا ما أثاره كاتبه من ضجيج لا يخلو من عجب، فقد عجّ بالأمس بالإنكار والاعتراض، واليوم يضجّ بالتظلم والادّعاء بأننا أسأنا إليه، وتجاوزنا معه حدود الأدب، واستعرض مقاطع من نقدنا لأقواله، وكأنّه يقدّم للناس شهادة تعذيب لا مناقشة علميّة، متباكيًا على ما ظنّه "سبًا" وشتائم"، وما هو إلا توصيف دقيق لمستوى ما كتب، في المنهج والمضمون.

وإني أعجب -والله- من رجلٍ يتوهّم أنّ الرد على أقواله إساءة لشخصه، وأن كشف التناقض في منطقته طعنٌ في مقامه، فينسى ما صدر عنه من تهجّم، ثم يتقدّم في ثوب المظلوم!

وإنني لأقولها بوضوح، لست ممن يُنزل العلم إلى ميدان الخصومة، ولا ممن يجعل مقام الدفاع عن العقيدة ساحةً لمراعاة مشاعر من يتكلّف القول بغير علم.. وإنّ فيما كتبناه من ردٍّ بيّن كفايةً لمن يطلب الحق، لا لمن يتباكى.. وما كنت لأضيع وقت طلبة العلم في الرد على "ردّ البكاء"، وفي ساحة العقيدة ما هو أولى وأهم..

١ - قوله: «خلافنا ليس في التوسل بهم إلى الله، بل في التوسل لهم، أي مخاطبتهم مباشرة بطلب الحاجات».

والجواب: نقول للمنصف: تأمل قوله (مخاطبتهم مباشرة بطلب الحاجات)، يظهر لك أن حقيقة اعتراضه هو المنع من التوسل بهم **عليه** بصورة مباشرة، وهذا ليس إلا ترديدًا لمقولات الوهابية في لباس آخر، لا يقرّه فقيه من فقهاء الطائفة، ولا تدل عليه رواية، بل هو قول مولود خارج سياق مدرسة أهل البيت **عليه**.

وأعجب من ذلك كلّهُ أن المتكلّم بهذا الكلام، يزعم أنّه قد خدم في مؤسسات المراجع العظام! فهل اطّلع -في طول خدمته- على شيء من فتاوى أستاذ الفقهاء، وزعيم الحوزة العلمية في عصره، السيد الخوئي **رحمته**؟! وهل قرأ حرفًا واحدًا من آرائه الفقهية، أو اكتفى بسماع الشعارات؟

وإلا فليخبرنا: هل قلب يومًا صفحات كتاب صراط النجاة؟

أو لم يسمع به أصلاً؟! فإن فيه ما يهدم شبهته من أصلها، وينسف هذا التفريق المصطنع نفساً لا يترك معه عذراً لمعتذر، إذ سُئل السيد الخوئي رحمته: «هل يجوز طلب الولد أو الرزق أو الحفظ والأمان إلخ.. من المعصومين عليه السلام مباشرة - لا لأنَّهم يخلقون أو يرزقون - وإنَّما لأنَّهم الوسيلة إلى الله تعالى والشفعاء إليه بقضاء الحاجات، ولأنَّهم لا يفعلون شيئاً إلَّا بإذنه جلَّ شأنه، فهُم يَسْأَلُونَهُ، فيخلق، ويَسْأَلُونَهُ، فيرزق، ولا تُردُّ لهم مسألة أو دعاء لمنزلتهم منه جلَّ شأنه ولو لايتهم علينا، وقد قال تعالى: ﴿..وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ..﴾^(١) و﴿..يَبْتَغُونَ إِلَيْ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ..﴾^(٢)؟».

فأجاب رحمته: «لا بأس بذلك القصد»^(٣).

وسُئل رحمته في موضع آخر عن الاستنجاد بالنبي صلوات الله عليه وآله أو أحد الأئمة عليهم السلام حال النهوض أو غيره، فهل يجوز "عن قصد"، مع الاعتقاد أنهم الباب إلى الله؟

فأجاب رحمته: «لا بأس بتوسيطهم والاستشفاع بهم إلى الله تعالى كوسيلة في قضائه هو حوائج المتوسِّلين؛ لأنَّه تعالى رَغِبَ في التَّوسُّل بقوله تعالى ﴿..وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ..﴾^(٤)»^(٥).

(١) المائدة: ٣٥.

(٢) الإسراء: ٥٧.

(٣) صراط النجاة، السيد الخوئي، ج ١، ص ٤٦٦، سؤال ١٣٠٦.

(٤) المائدة: ٣٥.

(٥) صراط النجاة، السيد الخوئي، ج ١، ص ٤٦٨، السؤال ١٣١٣.

أفلا ترى أنَّ السؤال واضح في طلب الحاجة من المعصومين مباشرة؟ بل قد صرَّح السائل بأنه لا يقصد الربوبية، بل يقصد التوسُّل بهم وطلب الحاجات منهم مباشرة لكونهم وسيلةً وشفعاء، لا خالقين ولا رازقين.. فهل بعد هذا يبقى موضع لتكليف الفريق بين التوسُّل "بهم" والتوسُّل "إليهم"؟!

وهل يُتوهم أنَّ السيد الخوئي رحمته الله -وهو من هو- قد غفل عن هذه الفوارق التي يتشددُّ بها الكاتب وأمثاله؟!

فالمقام صريحٌ في المطلوب، لا يحتمل التأويل، ولا يقبل التخصيص، وقد أفتى فيه زعيم الطائفة بجواز الطلب المباشر من المعصوم عليه السلام، بشرط خلوّ القصد من الغلوِّ والربوبية.

فأين هذا من زعم المنع؟! وأين هذا النصّ المتين، من أقوالٍ مرتجلة تُنسب إلى التشييع جزافاً، والتشييع منها براء؟!

٢ - قال ردّاً على استدلالنا بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ...﴾: إنَّ الآية نزلت في المنافقين، وهي في مقام توبيخهم على الإعراض عن التحاكم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يصحَّ الاستدلال بها على مشروعية التوسُّل؛ لأنها ليست في مقام البيان من هذه الجهة، ولا تشمل المؤمنين بلا قرينة.

والجواب: ليته سكت، وليته لم يعلّق، فإنّها سقطة لا تُحتمل، وعشرة لا تُجبر، وفي القلب منها غصّة لا تُوصف.. فقد بلغني في

ساعة تحرير هذا الجواب أن الكاتب رجل معمم، محسوب على أهل العلم، فكبرت الرزية، واتسع الخرق، وضافت الحيلة، إذ كيف يصدر مثل هذا القول ممن يحمل زيّ العلم، ويُحسب على طلاب الحوزة العلمية؟!

أيعقل أن يجهل المعمم أن "المورد لا يخصّص الوارد" وهي من أبجديات الدراسة الحوزية؟! أجهل أن دلالة الآية جارية بلحاظ القاعدة العامة لا بلحاظ شأن النزول؟! أهكذا يفهم كتاب الله، ويُردّ به الاستدلال، بلا أدنى مراعاة لقواعد الفهم؟!

وها أنا أضع بين يدي كلّ من وهبه الله تعالى نور العقل، وفطرة التمييز بين الحقّ والباطل، دليلاً واضحاً ينقض دعوى هذا المتكلّف من أساسها، وبنصّ صريح عن أستاذ الفقهاء وزعيم الحوزة العلمية، السيد الخوئي رحمته الله لَمَّا سُئِلَ: «ما حكم قول "أدركنا يا علي"، و"يا أبا الغيث أغشنا"، وغير ذلك؟».

أجاب رحمته الله: «قول القائل: "أدركنا يا علي"، لا مانع منه، وهو يقصد التوسل به إلى الله، وهل هناك مانع من قول الغريق أو الحريق ومن إليهما حين يستغيث بمن ينقذه، فيقول: "يا فلان أنقذني"؟! وهناك آية في القرآن الكريم تؤيد ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾، صدق الله العلي العظيم»^(١).

(١) صراط النجاة، السيد الخوئي، ج ٣، ص ٣١٨، السؤال ٩٩٦.

فهل بعد هذا البيان بيان؟! وهل يُقال بعد كلام السيد الخوئي

قَدْ شَيْءٌ؟!!

أيسوغ لأحد أن يزعم أنَّ هذه الآية ليست في مقام بيان مشروعية التوسل، وقد استشهد بها زعيم الحوزة وأستاذ الفقهاء لتقوية موردٍ صريحٍ من موارد التوسل اللفظي المباشر؟!!

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبينا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتتجّبين.



القرآن لم يذم التشيع بل ذم التفرق وأنتم أهله

المقال مُقرر بعد الاختصار:

أن لفظ "شيعة" في القرآن لم يرد إلا في مقام الذم، كقوله تعالى: ﴿يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ﴿وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾ [القصص: ٤]، ﴿وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]. وأن كلمة "شيعة" في ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥] جاءت في سياق الغواية، وليست مدحاً... وأن المدح ورد فقط في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ٨٣]، لكن المقصود بها الاتباع في التوحيد لا المنهج... فالتشيع صار عذاباً للمسلمين، إذ فرقهم وأضعفهم، وإن كنت لا أكفر الشيعة... وأدعوهم للرجوع إلى "ملة إبراهيم"، باعتبارها الإسلام الخالص الذي يسبق التحزب والانقسام.

الرد على المقال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

ليس من الغريب أن يفتتح بعضهم حربه على التشيع من معجم الألفاظ لا من محراب الدليل، فيتعلق بألفاظٍ وردت في سياق الذم، ويظنّ أنها تُدين مذهباً بأكمله، دون تحقيقٍ في المعنى، أو تدبّرٍ في السياق، أو تمييزٍ بين العام والخاص، والمصداق والاسم.. ومن هذا الباب جاءت دعوى هذا المقال، إذ زعم أن لفظ "شيعة" لم يرد في القرآن إلا في مقام الذم، متغافلاً عن موارد المدح، وعن المعنى الحقيقي للتشيع، الذي هو نصرة الحقّ والولاء لوصيّ رسول الله ﷺ.

وفي هذا الردّ، سنقف على هذا الزعم، ونفكّك مبانيه، لنبين أن ما بُني على خطأ في الفهم لا يصحّ أن يكون هادماً لعقيدةٍ خطّ النبي ﷺ معالمها الأولى بأمر ربّه.. وسيكون الردّ عبر الأمور الآتية، تفصيلاً وتفنيداً، بإذن الله تعالى:

١ - من الخطأ البيّن الخلط بين اللفظ والمصداق. فقول القائل: إنّ لفظ "شيعة" ورد في مقام الذمّ لا يستلزم بالضرورة أن يكون كلّ من انطبق عليه هذا اللفظ مذموماً، كما لا يُقال: إنّ كلّ من سُمّي "إنساناً" داخل في الذمّ لمجرد قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾^(١)، وقال: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾^(٢)، وقال: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾^(٣)، مع أن الإنسان ذاته قد مُدِح في مواضع أخرى من الكتاب المجيد.

(١) الإسراء: ٦٧.

(٢) إبراهيم: ٣٤.

(٣) المعارج: ١٩.

فالمعيار ليس المفردة المجردة، بل السياق الذي وردت فيه، والمصداق الذي انطبق عليه الحكم. والعجب أن القوم يُنكرون دلالة آية المباهلة، ويمنعون الاحتجاج بآية التطهير بحجة أن اللفظ عام، ثم يُحاكمون الشيعة بعنوان شيعة من حيث الاسم؟!.. أَوَلستم أنتم مَنْ يُكرّر دائماً بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟! فلماذا جعلتم العبرة هنا بخصوص اللفظ لا بعموم المعنى؟! فأَيُّ قسطٍ هذا الذي يكيل بمكيالين؟!

٢ - بلاؤكم في فهم اللغة، لا في ردّ العقيدة!.. قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾، فجعل إبراهيم من "شيعة" نبيّ سابق، أي تابعا له في العقيدة والمنهج.. فإذا كان هذا هو معنى "الشيعة"، فبِمَ يُذمّ مَنْ اختار عليّا إماماً له بعد رسول الله ﷺ؟

ولم لا تُدافع عن تسمية "أهل السنة" التي لا أصل لها في كتاب ولا سنة، بدلاً من أن تدين تسمية وردت في القرآن الكريم في مدح نبيّ من أولي العزم؟.. فهذه ليست مجرد مغالطة، بل مسخرةٌ فكرية بامتياز!

٣ - تناقضاتكم تفضحكم.. فإذا وردت "شيعة" في الذمّ قلمت: هذه فضيحة للشيعة!.. وإذا وردت في المدح، قلمت: لا علاقة لها بالشيعة!.. وإذا احتججنا عليكم بحديث الثقلين، قلمت: حديث أحاد لا يفيد اليقين!.. وإذا احتججنا عليكم بآية الولاية، قلمت: نزلت في الإمام عليّ عليه السلام، لكنها لا تدل على الإمامة!.. وإذا قلنا

لكم: الإمام علي عليه السلام نصّ عليه النبي ﷺ في الغدير، قلتُم: لم يقل "خليفة بعدي" بنص صريح!.. فأَيُّ منهج هذا؟! لا تقبلون القرآن؛ لأنه مجمل، ولا الحديث؛ لأنه آحاد، ولا الواقع؛ لأنه خالف من تحبّون!.. هل بقي من الحجّة شيء؟ أو أنكم لا تريدون الحقّ، وإن ظهر بأوضح من ضوء الشمس؟!

٤ - هذا منطق أعوج؛ فإن كان كل من سُمّي "شيعة" داخلاً في الذم، فالرجل الذي كان من شيعة موسى في سورة القصص مذمومٌ لمجرد كونه "شيعيّاً"، مع أن القرآن قال: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾، ففرّق بين الشيعي والعدو.. فإذا كان الشيعي في الآية مذمومًا، فماذا تقول في موسى عليه السلام الذي نصره، وكان من شيعته؟! وإن كان كونه "غويّاً" موجباً للطعن في كل شيعي، فهل إذا فجر أحد الصحابة نطعن بجميع الصحابة؟!

وهنا نسألكم: أما في الصحابة من شرب الخمر؟! ومن فرّ يوم حنين؟! ومن ارتدّ بعد النبي؟! ومن نافق وكاد؟! فهل إذا قلنا: "الصحابة" على الإطلاق، يلزم حمل الجميع على سيئات بعضهم؟! أو أنكم تحتجون علينا بقاعدة لا تحتملون تطبيقها على أنفسكم؟!

٥ - زعمت أن التشيع عذابٌ سلّطه الله على المسلمين، وأنه سبب البلاء الذي يُذيق بعضهم بأس بعض، ثم استشهدت بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، وكأنّ الشيعة هم الساعون إلى سفك الدماء، والمفرّقون لوحدة

الأمّة، والمُبدّعون لأهل القبلة، والمكفّرون للخلق باسم "السنة والجماعة"!.. ولكن نقول لك: آتّى للشيعة أن يكونوا هم العذاب، وهم أنفسهم المعذبون؟!

سل كتب التاريخ، واقرأ أين المسجونين، واستعرض فتاوى أسلافك التي سُفكت بها دماؤهم، فكانت تهمّتهم عندكم "روافض"، وجرّمهم حبُّ عليٍّ وآله.. وإن أردت معرفة من سل سيف الفتنة، فعد إلى سِير الأمويين، والعباسيين، والسلاجقة، والمماليك، والعثمانيين، فهل وجدت فيها حكماً للشيعة؟!

أما من بيده زمام الحكم، وسيوف السلطة، وأبواق الإعلام، ومنابر الجمعة، فهم خصومهم الذين ما زالوا إلى اليوم يصيحون في الفضائيات "يا رافضة، يا مبتدعة".. فكيف يكون التشيع عذاباً للأمّة، وأهله منذ أكثر من ألف عام، إمّا في السجون، أو تحت السيوف، أو في بطون التاريخ يُفْتَش عنهم؟! فما أبعد ما بين الجلّاد والضحية!.. فالتشيع ليس عذاباً، بل هو راية الحقّ المقهور، لا سِمة الباطل الغالب.

٦ - لو كان الاسم يُدين المسمّى، فهاتوا لنا آيةً واحدةً تُثني على "أهل السنة والجماعة"!.. أنتم تشنّون الحرب على الشيعة؛ لأن اسمهم "شيعة"، وتتهمّون أن ورود هذا اللفظ في بعض الآيات في مقام الذم يُسقط المذهب كلّهُ، وتنسون -أو تناسون- أن اسمكم أنتم لم يُذكر لا في كتابٍ ولا في سنّة!

فأين قال الله: "كونوا من أهل السنة والجماعة"؟ وأين قال النبي: "من بعدي فالحق مع أهل السنة"؟ وأين ذكرت المذاهب الأربعة؟ أو الثلاثة من الصحابة الذين بايعهم الناس ثم قُدّست خلافتهم؟!

أما نحن، فقد روينا بالأسانيد الصحيحة، بل والمتواترة عندكم، أن النبي ﷺ قال: "يا علي، أنت وشيعتك في الجنة"، وقال: "عليّ مع القرآن، والقرآن مع عليّ، لن يفترقا حتى يردها عليّ الحوض"، وغير ذلك من عشرات الأحاديث الصحيحة الثابتة. أُنعرض عن هذه النصوص البيّنة، ونتمسك بلفظة "شيعة" الواردة في مقام ذمّ عام لا صلة له بعقيدتنا؟!

أما أنتم، فتسمّون أنفسكم بما لم يسمّكم الله به، وتُعظّمون ما لم يعظّمه الله، وتدافعون عن أسماء مُبتدعة، ثم تُحاكمون غيركم على مفردة قرآنية أطلقت على نبيّ مُرسل كإبراهيم عليه السلام؟! فأَيّ معيارٍ هذا؟! وأيّ عقلٍ هذا؟!

٧ - القرآن الكريم ذمّ الذين فرّقوا دينهم، وكانوا شيعاً، لكنه ميّز -بوضوح- بين التحزّب على الباطل، والانتماء إلى الحقّ.. ففي قصة موسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾، فجعل التشيع لموسى عليه السلام في مقابل العداوة، لا في مقابل الحقّ.. فهل تُذمّ شيعة موسى عليه السلام، وهم في مواجهة أعدائه؟!

٨ - سؤال وجيه نضعه بين يديك، وبين يدي كل من يُشير

الغضب لمجرّد سماع اسم "الشّيعَة": ما هو التشيع؟ أهو خروج عن الإسلام؟ أم طعنٌ في النبوة؟ أم تحريفٌ للقرآن؟ أم أنّه ببساطة: موالاتُ أهل البيت الذين أمرنا اللهُ بمحبّتهم، وأمرنا نبيّه بالتمسك بهم، وجعلهم أحد الثقلين، وقد شهد بذلك أكثركم من العلماء؟

فإن كان التشيع هو اتّباع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والتسليم لإمامة الأئمة من ذرية فاطمة، فما وجه الذمّ في ذلك؟! بل نقول: من لم يكن "شيعياً" بهذا المعنى، فهو خارجٌ عن وصيّة النبي صلى الله عليه وآله، إذ قال: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي: كتابُ الله، وعترتي أهل بيتي».

وما التشيعُ إلا التمسكُ بالعترَة مع الكتاب، فهل هذا هو الذي تُنكره، وتذمّه؟!

فثبت أن دعوى ذمّ التشيع، لمجرّد ورود لفظه في بعض آيات الذمّ، دعوى باطلة لا تصمد أمام التحقيق؛ إذ العبرة بالمصداق لا بمجرد الاسم، والمقياس هو نصوص الثقلين، لا أوهام المتعصّبين. والتشيع الذي مدحه القرآن في حق إبراهيم عليه السلام، وأثبتته النبي صلى الله عليه وآله لشيعته عليّ عليه السلام، لا يكون مذموماً إلا في عقولٍ أبت أن تبصر نور أهل البيت عليهم السلام.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبينا محمّد وآله الطيّين الطاهرين المعصومين المنتجبين.

عقلانية مفخخة لهدم المقدس تفنيد مقالة زعمت أن الكعبة موروثة شركي

طالعنا بعض الأقلام الحديثة بمقالة ظاهرها التأمل، وباطنها التهديم، تزعم أن القبلة في الإسلام ليست إلا اتجاهًا فكريًا، وأن الطواف بالكعبة والحجر الأسود ورُمي الجِمار عادات جاهليّة أُعيد إنتاجها، وأن ما اعتاد عليه المسلمون من شعائر ليس من ركائز الدِّين، بل من موروثة الأسلاف الذي آن الأوان لنقده وهدمه.

وهذه المقالة - وإن لبست ثوبًا تأويليًا فلسفيًا - فهي في حقيقتها مشروعٌ تغريبيٌّ خطيرٌ، يسعى لنزع القداسة عن الإسلام من بوابة الشعائر، وسحب الدِّين من واقع الطاعة إلى فضاء التأمل الرمزي، تحت شعار (العقل، والتحليل، والتحرُّر).

وقد تضمّنت المقالة جملةً من الفقرات التي استخرجناها بدقة، ليتّضح للقارئ حجم الانحراف الذي تُروّج له، حيث جاء فيها الآتي:

١ - أن "القبلة" ليست وجهة ماديّة للصلاة، بل هي مجرد اتجاهٍ فكريٍّ أو رمزيٍّ للدِّين، وآيات القبلة تعني الانتماء العقديّ لا التوجّه المكانيّ.

٢- النبي لم يكن يتّجه إلى الكعبة أصلاً؛ لأنها كانت مملوءة بالأصنام، وأنّ تحوّله عنها كان تحرّجاً لا أمراً تعبدياً.

٣- الكعبة كانت بيت أصنام، والطواف حولها عادةً جاهليّة، والحجر الأسود وثنّ، ورُمي الجمار من الطقوس الوثنيّة.

٤- الموروث الدينيّ الإسلاميّ احتوى على مظاهر شركيّة يجب التحرّر منها، وتغيير القبلة في الإسلام "ثورة فكرية" على هذه التقاليد الوثنيّة.

٥- المسلمون لا يملكون قراءةً تحليليّة لكتاب الله، وهم غير ملتفتين إلى الفكرة التوحيدية العليا.

وسنبيّن أنّ كلّ فقرة من هذا المقال قامت على تأويلٍ متكلّف، أو مغالطة صريحة، أو جهلٍ بينٍ بمعالم الدّين وأركان الشريعة.

الخطوة الأولى: اشتباهٌ في تأويل القبلة، وإغفالٌ لدلالاتها الشرعية واللغويّة

افتتح الكاتبُ مقاله بدعوى أنّ القبلة ليست جهةً حسيّة يؤمر العبد بالتوجّه إليها، بل هي دلالة فكرية أو رمز عقديّ، واستشهد لذلك بجزءٍ من قوله تعالى: ﴿مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾، غافلاً عن تمام الآية التي تقول: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ

بَعْضُ ^(١)، وهي صريحة في إثبات قبلة حسية لكل طائفة، لا أنها مجرد اتِّمَاءٍ ذهنيٍّ أو تأملٍ معنوي.

وقد ثبت عن اليهود أنهم يتوجَّهون في صلاتهم إلى بيت المقدس، كما ورد في "المشنا" - سفر البركات، الفصل الرابع، الفقرة الخامسة - أن المصلِّي يقف باتجاه بيت المقدس. وأمَّا النصاري، فقد جرى عندهم التوجُّه إلى المشرق في مقام الصلاة، كما صرَّح به القديس يوحنا الدمشقي في كتابه "الإيمان الأرثوذكسي" ^(٢) بقوله: «إننا نصلي نحو الشرق؛ لأن المسيح هو شمس البر، ومنتظر مجيئه من هناك».

فلو كانت "القبلة" يُراد بها الفكرة لما صحَّ هذا التحديد المكاني، ولكان كلُّ أحدٍ يصلي حيث يشاء، بحسب تصوُّره وميله، وهو ما لم يقع في الشرائع السابقة، ولا في شريعة خاتم النبيين صلوات الله عليه وآله.

ثم إنَّ الرجوع إلى لسان العرب يشهد بأنَّ "القبلة" هي الجهة التي يُستقبل بها في الصلاة، كما في "لسان العرب"، و"الصحاح"، و"مقاييس اللغة"، و"القاموس المحيط"، ولم يُعرَف عن العرب أنهم أرادوا من لفظ "القبلة" العقيدة أو الفكر، بل المعهود في الاستعمال هو التوجُّه الحسِّيُّ بالوجه والجسد.. فتفسير القبلة بأنها اتجاهٌ فكريٌّ، إعراضٌ عن ظاهر اللفظ، ومخالفةٌ للبيان القرآنيِّ،

(١) البقرة: ١٤٥.

(٢) الإيمان الأرثوذكسي، ج ٤، ف ١٢.

وصرفاً للخطاب عن وجهه الذي جرى عليه أهل اللسان وأهل الملة، فلا يُقبل بمجرد الذوق أو الرأي، ما لم يُقم عليه دليلاً بيناً.

الخطوة الثانية: دعوى التحرج من الكعبة دعوى ساقطة لا سند لها

ادّعى الكاتب أنّ النبي الأكرم ﷺ لم يكن يتوجّه إلى الكعبة بسبب ما حولها من أصنام، وأنّ العدول عنها كان تحرجاً لا تشريعاً، وهذه دعوى لا شاهد لها من كتاب ولا سنة، ولا تناسب مع مقام النبوة، ولا مع ظاهر النصّ.

فالتحوّل إلى بيت المقدس ثمّ الرجوع إلى الكعبة كلاهما كان بأمر من الله تعالى، كما قال: ﴿فَلَنُؤَيِّتَكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾، ولم يكن النبي ﷺ مختاراً للقِبلة بنفسه، بل ممثلاً للوحي في الحالين.

الخطوة الثالثة: قدسيّة الكعبة ثابتة بأمر الله، لا تزول بمظاهر الشرك

من عجيب ما توهمه كاتب المقال، زعمه أنّ وجود الأصنام حول الكعبة أسقط عنها قداستها، وأنّ النبي الأكرم ﷺ أعرض عن التوجّه إليها لهذا السبب، وهذه دعوى لا أصل لها في كتاب الله، ولا شاهد عليها في السنة، بل هي خلاف صريح ظاهر النصّ، ومبنية على فهم قاصر لمقام التشريع الإلهي.. فالكعبة المشرفة بيتٌ رفعَ قواعده إبراهيم الخليل عليه السلام بأمر من الله تعالى، وجعلها الله قياماً للناس، ومثابةً، وأمر بتطهيرها للطائفين والعاكفين، فهي مركز التوحيد، وراية الهدى، وقبلة الأنبياء والأولياء، ولا تنقلب

عن قدسيّتها بعوارض الجاهليّة، فإنّ التشريع لا يُنسخ بشركٍ طارئ، ولا يُعطّل بوجودِ صنم، بل يُستبقى، ويثبت، ويُطهّر من رجس الشرك.. وقد أمر الله نبيّه ﷺ بالتوجّه إلى الكعبة، وهي بعدُ لم تُطهّر من الأصنام، فدلّ ذلك على أنّ القداسة مُكتسبة من أمر الله سبحانه، لا من الظاهر المحيط بها، ولو كان مجرد وجود الأوثان مانعاً من التعبّد، لما وقع التحويل إليها أصلاً، وهي لا تزال موضع شركٍ ظاهريّ.

الخطوة الرابعة: الطواف والحجر الأسود شعائر توحيدٍ لا

مظاهر وثنيّة

من المواضع اللافتة في المقال، ما تُسبب فيه إلى الطواف بالكعبة أنه من بقايا العادات الجاهليّة، وما قيل في الحجر الأسود أنه وثنٌ يُعظّم، وهذا القول لا يُعرف له مستندٌ من شريعة، ولا دلالةٌ من كتابٍ، بل هو مخالفٌ لما نطق به التنزيل، واستقرّ عليه عمل الأمة، وتلقّته بالقبول.

فالطواف عبادةٌ تعبّدية جاء بها القرآن، قال تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، وقد سنّها إبراهيم عليه السلام في ملّته، وأقرّت في الإسلام، وهي من المناسك التي يُتقرّب بها إلى الله تعالى في موضع جعله الله قياماً للناس وأمنًا، فلا يصحّ وصفها بأنها عادةٌ أو أثر من آثار الوثنيّة.

وأما الحجر الأسود، فقد جعله الله عز وجل موضع استلام لا موضع عبادة، وعُلِّقت به أحكامٌ مخصوصةٌ، لما فيه من الحكمة التي استأثر الله بعلمها، وقد ورد في السُّنن أنَّ الاستلام فيه تجديد للعهد، وتعبيرٌ عن الطاعة، لا أنه مقصودٌ بالتقديس أو الاستقلال.. فالذي يسوّي بين شعيرة أمر الله بها، وفعلٍ ابتدعه أهل الشرك، قد أخطأ في الموضع، وغفل عن الفارق بين ما ثبت بنصٍّ ووحى، وما استقرَّ على غير هدى، فإنَّ معيار التعبد في الشريعة هو أمرُ الله سبحانه، لا صور الأفعال، ولا ما يُتوهم من مشابهات ظاهريّة.

الخطوة الخامسة: الطواف واستلام الحجر من شعائر الله، لا من بقايا الجاهليّة

زعم الكاتب أنَّ القبلة في الشريعة ليست جهةً حسيّةً ماديّةً يُتوجّه إليها في مقام العبادة، بل هي مجرد رمزٍ يشير إلى الانتماء العقدي والمعنوي، وكأنَّ أمر الله تبارك وتعالى بتولية الوجوه شطر المسجد الحرام لم يكن أمرًا تعبديًا يُراد منه التوجّه والانقياد، بل مجرد إشارة ذهنيّة تُحاك في عالم التصوّر لا غير. وهذا من الوهم الباطل، بل من ضروب التحريف التأويلي الذي درج عليه أهل الباطن في تعطيل الشريعة وردّ ظواهر النصوص بحجّة الرمز والإشارة.. وقد مرّ في "الخطوة الأولى" أنَّ المعنى اللغوي للقبلة لا يُساعد على هذا الزعم البتّة، فإنّه ظاهرٌ في الجهة الحسيّة التي يُستقبل بها في الصلاة وسائر العبادات. بل القرآن صرّح بالأمر

الجازم بقوله: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، وكرّر ذلك في مواضع عدّة، تصريحاً بأنّ هذا التوجّه مقصودٌ بنفسه، لا أنّه رمزٌ ذهنيّ يُحال على عالم الخيال.

وقد بيّن أربابُ التفسير أنّ من حِكم تحويل القبلة اختبار القلوب، وتمييز من يتّبع الرسول ممّن ينقلب على عقبيه، ولا يُتصوّر هذا الامتحان في قبلة رمزيّة غير محدّدة، بل في توجّهٍ حسيّ ظاهر، يُبنى عليه الامتثال والانقياد.

فدعوى أنّ القبلة مجرد دلالةٍ عقليّة أو توجّه رمزيّ، ليست إلّا نسخاً للعبادة باسم الفهم، وتطاولاً على ظاهر النصّ باسم التأويل، وهو من جنس ضلالات أهل الباطن الذين عطّلوا الشريعة بحجّة الرمز، فهدموا ظاهر الدّين باسم المعنى الخفيّ.

الخطوة السادسة: رمي الجمار إعلان براءة، لا طقسٌ وثنِيّ

زعم صاحب المقال أنّ رمي الجمار من عادات الجاهلية، لا من شعائر التوحيد، وهي دعوى باطلة؛ لأنّ تشابه الظاهر لا يُبطل أصل العبادة، وإلّا للزم ردّ السجود، ورفض الركوع، وتعطيل كلّ فعلٍ شابه طقوس أهل الكفر.. والحقّ أنّ رمي الجمار مظهرٌ من مظاهر البراءة من الشيطان، وتجسيد عمليّ لعداوته في موطن الطاعة، لا يُقصد به الحجر، بل يُراد به العدو الذي أمر الله سبحانه بعداوته، فالعبرة بمقصد الفعل، لا بهيأته المجردة.. ومّن

لم يفرّق بين هَيَاة تُفَعِّلُ لله سبحانه، وهَيَاة تُفَعِّلُ لغيره، فقد سوّى بين عبادة الرحمن وخرافة الوثن، وجهل حقيقة التعبّد ومقام البراءة.

والخلاصة، فإنَّ القِبلة عنوانُ الطاعة، والطواف من شعائر الله، والحجر الأسود موضعُ الميثاق لا موضعُ العبادة. فمن طَعَن في هذه المعالم، فقد أنكر ظاهر القرآن، وخالف سبيل المؤمنين، وتجسّراً على الشريعة باسم التأويل.

وَمَنْ شَبَّهَ شعائر التوحيد بطقوس الوثنية، فقد جَهِلَ ما عَظَّمَهُ الله سبحانه، وزَيَّفَ التوحيد بلسان الفكر، وهَدَمَ الدِّينَ من حيث يزعم الفهم.

والحمد لله أَوَّلًا وَآخِرًا، وصَلَّى الله، وسلَّم على سيّدنا ونبيِّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المنتجبين.



هل خلق الله الشر والظلم لإظهار الخير؟

السائل: حسين

السؤال: هل ماهية الظلم في الموجودات نفسها؟ وهل يُعدُّ من الشر ومن السُّنن الكونية لكون الضدُّ يُظهر جماله الضدُّ؟

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهَّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

اعلم أنَّ الظلم بما هو ظلمٌ، ليس من سِنخ الوجود التام، ولا هو أمرٌ إيجابيٌّ في ذاته حتى يكون داخلًا في ماهيات الأشياء، بل التحقيق أنَّ الظلم نقصٌ وعدمٌ بالإضافة إلى الكمال المطلوب، وهو خللٌ واضطرابٌ في النظام، ناشئٌ عن فقدان حقٍّ، أو تعدُّ عليه، أو وضع الشيء في غير موضعه.

وليس في الموجودات ماهية تتقوَّم بالظلم، بل جميعها مفطورةٌ على مقتضى الكمال والنظام، وما يعرض فيها من ظلم فإنما هو عارضٌ خارجيٌّ ناشئٌ عن قصورٍ أو تقصيرٍ، لا أمرٌ ذاتيٌّ أصيلٌ،

كما أنَّ المرض ليس وجودًا إضافيًا على الجسم، بل هو اختلالٌ في نظام الجسد، فكذلك الظلم ليس وجودًا حقيقيًّا مستقلًّا، بل هو فسادٌ في نظام إعطاء الحقوق ووضع الأشياء في مواضعها.

وأما ما قيل من أنَّ الظلم جُعِلَ لِيُظْهَرَ حسن العدل، فالحقُّ أنَّ الظلم -بما هو ظلمٌ- مَبْغُوضٌ شرعًا وعقلًا، ولا يُراد لذاته من قبل الحكيم سبحانه، بل قد تقع بعض مظاهره عَرَضًا ضمن نظام الابتلاء والامتحان، لتمييز الصالحين من الطالحين، وإظهار كمال العدل، كما يُعرف صفاء الذهب بظهور شوائب المعدن، ولولا الشوائب لما ظهر قدر النقاء، فكذلك يُعرف جمال العدل بوجود موارد الظلم.

فالظلم ليس محبوبًا لذاته، ولا مأمورًا به، بل هو جزءٌ من نظام الابتلاء والتمحيص، كما قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾^(١)، فدَلَّ على أنَّ الشرَّ -ومنه الظلم- داخلٌ في نظام الامتحان، لا أنَّه محبوبٌ أو مقصودٌ لذاته.

وقد يعترض معترضٌ، فيقول: كيف يكون الظلم عدمًا، مع أنَّ له آثارًا وجوديةً محسوسة كالقتل والغصب والدمار؟

الجواب: أنَّ العبرة في تمييز الوجود من العدم ليست بملاحظة مجرد ترتب الآثار، بل بملاحظة ذات الحقيقة.

فالظلم باعتبار ذاته إخلالٌ واضطرابٌ لا كمالٌ وجوديٌّ، وإنْ ترتبت عليه أفعالٌ وجوديّةٌ بفعلِ الفاعل، تمامًا كالمرض الذي -مع إحساسنا بآثاره- هو نقصانٌ في نظام الصّحة لا وجودٌ بسيطٌ مستقلٌّ.

وقد يُعترض أيضًا: أليس المؤثر يُعرَف بآثاره؟ فإذا وُجد أثر الظلم دلٌّ على أن الظلم وجودٌ؟

وجوابه: أن هذا توهمٌ نشأ من عدم التمييز بين إثبات وجود العلة التامة وتمييز حقيقة الماهية، فإنَّ العلة التامة وجودٌ أصيلٌ مستقلٌّ، تفيض الآثار من ذاتها، ويُعرَف وجودها بآثارها. أما الظلم، فليس من سِنخ العِلل التامة، ولا من سِنخ الموجودات الأصلية، بل هو نقصٌ واختلالٌ في مقام النظام، فوجود بعض التصرفات والآثار الوجوديّة لا يحوّل ماهيّته إلى وجودٍ تامٍّ، بل تبقى حقيقته نقصًا واضطرابًا.. وعلى هذا الأساس، كانت الظُّلمة -مع إحساسنا بها- عدمًا للنور، لا وجودًا حقيقيًّا، مع ظهور أثرها في غياب الإضاءة.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبينا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتّجّين.



هل ورد في القرآن ما يدل على أن المثلية فعل غير فطري؟

كاتب الشبهة: د. سكوت سراج الحق كوجل
 الشبهة: هل يقول القرآن أن المثلية الجنسية غير طبيعية؟ لا. استخدام كلمات مثل "طبيعي" و"غير طبيعي" لوصف الجنس هو أمرٌ بدأه المسيحيون الأوروبيون. وعندما يستخدم مسلمو اليوم هذه الحجة للقول إن المثلية الجنسية منافية للإسلام، فإنهم في الواقع يستعيرون أفكارًا من المسيحيين الأوروبيين. إن استنتاج أن المثلية الجنسية "غير طبيعية" لا يستند إلى أي شيء في القرآن. مرة أخرى، كلمة "المثلية الجنسية" لم تُستخدم قط، وليست موجودة في القرآن!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

هذه شبهة يُراد بها نقض الحكم الشرعي في الفعل المسمّى اليوم بـ"المثلية الجنسية"، وقد بُنيت على ثلاثة أركان:

١- إنكار ورود اللفظ في القرآن الكريم.

٢- إنكار التحريم بزعم التأثر بالمسيحية.

٣- إنكار مخالفته للفطرة.

وهي من شبه التأويل الثقافي التي تلبس على العوام، ويُراد بها شرعة الفاحشة وتبديل معالم الشريعة.

لكن هذه الدعوى، عند التحقيق العلمي، تفتقد إلى الأساس القرآني والفقهية، بل هي مجرد خلط بين المصطلحات الحديثة والألفاظ الشرعية، وبين المفاهيم الدخيلة والحقائق الأصلية في الشريعة.

إن القرآن الكريم وإن لم يستخدم لفظ المثلية الجنسية، كما هو متداول اليوم، إلا أنه تناول ذات المضمون بالفعل الصريح والوصف الدقيق والتقريع الشديد.

ففي معرض ذمّه لأفعال قوم لوط عليه السلام، حكى القرآن الكريم على لسانه قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿١﴾﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ طَا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾

(١) الشعراء: ١٦٥-١٦٦.

(٢) الأعراف: ٨٠.

فما الذي وصفه القرآن بالفاحشة؟

وما الذي عدّه خروجًا عن سُنن الخلق الأولى؟

إنّهُ ذات الفعل الذي يُسمّى اليوم بـ«المثلية»، وهو إتيان الرجال شهوةً من دون النساء، وقد بيّن القرآن أنه لم يُسبق إليه أحد، في إشارة إلى أنّه منكر جديد شاذّ لم تسر عليه البشرية في فطرتها الأولى.

وعليه، فالفعل في منظور القرآن الكريم:

١ - فاحشةٌ عظيمة.

٢ - شذوذٌ عمّا خُلق للإنسان من أزواج.

٣ - اعتداءٌ على نظام الفطرة.

٤ - إسرافٌ في الانحراف.

وقد دلت السُنّة الشريفة على ما دلّ عليه ظاهر الكتاب، بل جاءت في بيان حرمة هذا الفعل الشنيع بأوضح البيان، وصرّحت بكبره وعظم جرمه، وبيّنت الحدّ الشرعي المترتب عليه، ولم تترك فيه مجالاً للمداهنة أو التردد.. فكلّ ذلك شاهدٌ بيّنٌ على أنّ الإسلام لم يسكت عن هذا الفعل القبيح، بل حرّمه تحريمًا قطعياً، وعدّه من موجبات الهلاك، لما فيه من نقضٍ للفطرة، وإفسادٍ للمجتمع، وإهلاكٍ للنسل، وانحرافٍ عن مقصود الخلقة وغاية الابتلاء.

أما وصف المثلية بكونها (غير طبيعية)، فليس هو استعارة من الغرب كما زعموا، بل هو توصيف دقيق لمضمون قرآني واضح، عبّرت عنه آيات الذكر الحكيم بياناً محكم قاطع، تُدين الفعل من جهة كونه فاحشة، ومن جهة كونه شذوذاً لم تعرفه البشرية قبل قوم لوط عليه السلام.

وبذلك ندرك خطأ من يدّعي أن الإسلام لا يُدين هذا الفعل لأنّه لم يستخدم لفظ "المثلية"، فإن الألفاظ لا تُحدد الأحكام، وإنما تُستقى من مضمون الفعل وأثره وما يقتضيه في قواعد الشريعة وأصولها.

والخلاصة، الفعل المسمّى اليوم بـ"المثلية الجنسية" محرّم بنصّ الكتاب والسنة، ومخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها، ولا ينفعه التستر بمصطلحات الحداثة ولا التبرير بالثقافات الدخيلة.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المنتجبين.



استئصال بني أمية حتى الرضع امتداد لسنن الهلاك الإلهية

السائل: طالب علم

السؤال: يقول السيد حيدر الحلي رحمته الله في عينيته المشهورة والمخاطب الإمام المهدي عليه السلام: يا غيره الله اهتفي - بحميّة الدين المنيعه.. إلى قوله: واستأصلي حتى الرضيع - لآل حرب والرضيعة. نحن نعلم أنّ من قتل الإمام الحسين وأطفاله هم كبار بني أمية وأتباعهم.. فما ذنب صغارهم حتى يُقتلوا أو يؤخذوا بذنب آبائهم؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

إنّ الخطاب الوارد في قصيدة السيد حيدر الحلي رحمته الله، الموجّه إلى الإمام الحجة عليه السلام، بطلب استئصال بني أمية حتى الرضيع، لا يُحمَل على طلب المؤاخذه للصغار بجريرة الآباء، ولا على طلب ما يخالف مقتضى العدل الإلهي، بل هو طلبٌ لإجراء سُنّة الله الماضية، التي جرت على أيدي أنبيائه وأوليائه، في استئصال الأمم الظالمة استئصالاً عامّاً، لا يفرّق بين كبيرٍ وصغير، متى استحكم

الفساد في أصل الأمة، وصار البقاء مظنة دوام الجور والباطل.

وقد دلّ القرآن الكريم على هذه السُّنة الإلهية الجارية، في موارد عديدة، منها قوله تعالى حاكياً عن نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ۖ إِنَّكَ إِن تَذَرُهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾^(١).

فهذه الآية نصٌّ صريحٌ في أنّ نوحاً عليه السلام طلب من الله استئصال القوم أجمعين، بلا استثناءٍ لصغيرٍ أو كبير، لا لمؤاخذه كلٍّ واحدٍ منهم بجريته الشخصية، بل لأن الأصل إذا خُبث، كان استمرارُ النسل استمراراً للباطل، وكان بقاؤهم بقاءً لمادة الفساد.

وكذا جرى الحكم في قوم عادٍ، قال سبحانه: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لَّنُنْذِرَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ﴾^(٢). وفي ثمود، قال سبحانه: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾^(٣).

وفي قوم لوطٍ، قال سبحانه: ﴿فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ﴾^(٤).

(١) نوح: ٢٦-٢٧.

(٢) فصلت: ١٦.

(٣) هود: ٦٧.

(٤) هود: ٨٢.

فهذه النصوص كلها شاهدة بأن الهلاك إذا عم أمةً مستحكمةً في الظلم، كان استئصالاً عاماً للأصل والفرع، لا تفریق فيه بين صغيرٍ وكبير، لا لأن الصغار مؤخذون؛ بل لأن استمرار النسل استمرارٌ لمشروع الباطل، فلا يتحقق قطع دابر الظلم إلا بقطع الأصل كله.

وإذا ثبتت هذه السُّنة الإلهية الجارية على أيدي الأنبياء، فلا وجه للاستغراب أن يخاطب شاعرٌ من شعراء أهل البيت عليه السلام، إمامه القائم عليه السلام، بهذا الخطاب، فيطلب منه أن يُجري الله تعالى على يديه ما أجراه على أيدي أنبيائه، من استئصال أصل الجور، ومحو جذور الشجرة الملعونة في القرآن، حتى لا يبقى لهم نسلٌ يعيد دورة الفتنة، أو يرفع راية الباطل.

إنّ هذا الخطاب ليس تأسيساً لشيءٍ خارجٍ عن سُنن الله سبحانه، بل هو طلبٌ لا امتداد سننه الجارية، وإظهارٌ للرغبة في تحقيق ما وعد الله تعالى به في الكتاب العزيز، من أن الأرض يرثها عباده الصالحون، وأن الحق لا يتم إلا بإزالة أصول الباطل، وقلع جذوره، وإبادة شجرته الملعونة بأصلها وفرعها.

فإذا كان نوحٌ عليه السلام قد طلب من الله استئصال قومه الكافرين بلا استثناء، مع علمه أن بينهم أطفالاً، فلا غرابة أن يطلب عبدٌ صالح، محبٌ لآل محمد عليه السلام، من إمامه القائم، أن يُجري الله على يديه نظير تلك السُّنة الإلهية في بني أمية، الذين أثبت القرآن

لعنهم، وبَيَّن أنهم شجرة ملعونة، وكانوا رأس الجور والفتنة، ولم يكن بقاؤهم إلا استمراراً لدورة الظلم والعداء للحق.

فتحصّل أنَّ الخطاب الوارد في شعر السيد حيدر الحلي رحمته الله، ليس طلباً لمؤاخذه الصغار بجريرة الآباء، بل هو طلبٌ لإجراء سُنَّة الله الماضية على يد الإمام القائم عليه السلام، في استئصال الظالمين بأصلهم وفرعهم، حتى لا تبقى لهم باقية، وهو خطابٌ مشروع، موافق للقرآن الكريم، مؤصّلٌ بسُنن الله الجارية، لا استغراب فيه، ولا استبعاد له، ولا منافاة فيه لمقتضيات العدل الإلهي.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتتجّبين.



القرآن ليس شعراً ولا نثراً

السائل: حسين

السؤال: ماذا نجيب عمّن يسأل: هل القرآن الكريم شعرٌ أو نثرٌ؟

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصابيح الظلام، وهداة الأنام.

ينبغي قبل الجواب المباشر على هذا السؤال، تحريرُ جهة السؤال وتحليلُ بنيته المنطقيّة، ليتبيّن هل السؤال تامٌّ في حدّه، أو مشحونٌ بمقدمة خفيّة تحتاج إلى تفكيكٍ.

إنّ سؤال: (هل القرآن شعرٌ أو نثرٌ؟)، في ظاهره طلبُ تصنيفٍ، ولكنه يستبطن قيّداً غير مصرّح به، وهو حصر القرآن الكريم ضمن أحد قسمي الكلام البشريّ المعروفين في الثقافة اللغويّة العربيّة، إمّا الشعر، وإمّا النثر، وكأنّه لا ثالثَ لهما.

وهذا الحصر -بنظر التحقيق- حصرٌ مانعٌ للثالث ظناً، لكنه غيرٌ مانعٍ واقعاً، بل هو تقسيمٌ اصطلاحيّ أدبيّ لا يستوعب كلّ

أصناف الكلام الممكنة، فضلاً عن أن يستوعب الوحي الإلهي المنزل المعجز الخارج عن حدود المألوف والمعتاد.

أولاً: إبطال مقدمة السؤال:

إنّ هذا الحصر بين الشعر والنثر ليس تقسيماً عقلياً استغراقياً (مانعاً جامعاً)، بل هو تقسيمٌ عرفيٌّ قائمٌ على اصطلاحات وضعيّة أدبيّة، متعلّقة بالكلام البشريّ، ولم يدع أحدٌ من أهل العلم أو اللغة أو البلاغة أنّ كلّ كلامٍ ممكنٍ لا يخرج عن هذين القالبين.. بل الواقع يشهد بخروج بعض أساليب التعبير عن هذا القيد؛ ولذا نصّ البلاغيّون والأصوليّون والمتكلّمون على أنّ القرآن الكريم نظمٌ مستقلٌّ، وجنسٌ ثالثٌ، لا ينطبق عليه حدّ الشعر، ولا يدخل تحت حدّ النثر، بل له خصائصه المتميّزة في التركيب والإيقاع والأسلوب والمعاني، وهذا ما أشار إليه البلغاء في وصفهم كلام أمير المؤمنين عليه السلام بقولهم: «دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين»^(١)، فكيف بكلام الخالق ذاته؟!

ثانياً: الجواب على فرض التسليم الجدليّ:

ولو سلّمنا جدّاً بالتقسيم المذكور، لم يلزم منه ما يرومون إثباته؛ وذلك لأنّ القرآن الكريم لا يُعدُّ شعراً حقيقةً، لا من جهة الوزن العروضيّ، ولا من جهة التقفية، ولا من جهة الوظيفة

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص ٥٣٠.

والغرض المقصود من الشعر في لسان العرب، وقد نفى القرآن ذلك صراحةً في محكم التنزيل، فقال جلّ شأنه: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾^(١)، وهذا النفي وإن كان متعلقًا بخصوص شخص النبي الأعظم ﷺ، إلا أنّه يتضمّن بطريق اللزوم وصف القرآن الذي هو كلامه المتلو عنه، إذ من المعلوم أنّ المتكلم إذا انتفى عنه الاتصاف بصفة في مقام تكون تلك الصفة لازمة لمقولاته، كان لازمًا انتفاؤها عن أقواله كذلك، لا سيما مع قرينة قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾^(٢)، إذ صرح بالنفي عن عين الكلام الموحى.

وكذلك لا يصحّ عدّه نشرًا اصطلاحيًا محضًا، فإنّ الشرف في اصطلاح البلاغيين كلامٌ مرسلٌ غير موزونٍ ولا مقفّى، مألوف النسق لدى العرب، والقرآن خارجٌ عن ذلك المألوف، متميّزٌ بأسلوبٍ إلهيٍّ فريدٍ لا نظير له في كلام البشر.

وقد بيّن أئمة أهل البيت عليهم السلام هذا المعنى، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنّ كلام الباري سبحانه لا يشبه كلام الخلق، كما لا تشبه أفعاله أفعالهم»^(٣).

وأما كلمات أعلام التحقيق، فقد قال الشيخ معرفة في وصفه: «لا هو شعرٌ كشعرهم ولا هو نشرٌ كشرهم، ولا فيه تكلفٌ أهل

(١) يس: ٦٩.

(٢) الحاقة: ٤١.

(٣) وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٠١.

السجع والكهانة، على أنه جمعٌ بين مزايا أنواع الكلام الرفيع، فيه أناقة الشعر وطلاقة الشر وجزالة السجع الرصين، ممّا لم يوجد له نظيرٌ، ولم يخلفه أبداً بديلاً، ولا استطاع أحدٌ أن يماريه أو يجاريه، لا في أسلوبه ولا في نظمه البديع^(١).

فثبت بما تقدّم أنّ القرآن متفرّدٌ بأسلوبٍ خاصٍّ خارجٍ عن المألوف البشريّ، لا ينطبق عليه تقسيم الكلام إلى شعرٍ أو نثرٍ اصطلاحيين، بل هو كلامٌ إلهيٌّ معجزٌ جامعٌ لمحاسن الكلام، متعالٍ عن قيود الصناعات البشرية.

ويظهر مما تقدّم أنّ التقسيم المذكور باطلٌ على القرآن الكريم، سواء أريد به التقسيم الحقيقيّ أو الاصطلاحيّ؛ إذ القرآن لا ينطبق عليه أحدهما، بل هو متفرّدٌ بأسلوبه، خارجٌ عن مألوف كلام البشر، ولا يُقاسُ كلام الخالق على كلام المخلوقين.

فإنّ النصوص دلّت على أنّه ليس بشعرٍ ولا نثرٍ اصطلاحيين، بل هو كلامٌ إلهيٌّ معجزٌ، جنسٌ ثالثٌ، ونظمٌ مستقلٌّ، لا تحيط به حدود الصناعات البشرية.. فلا يلزم أن يخضع بيانُ الله عزّ وجلّ، لقوالب بيان البشر، ولا أن يُلزم بقوانينهم الوضعيّة.

وعليه، فإنّ السؤال مبنيٌّ على تقسيمٍ غير مانع ولا جامع، ومشمّل على مصادرةٍ على المطلوب، فلا يصحُّ إلزام القرآن

(١) التمهيد في علوم القرآن، ج ٥، ص ١٠.

بالحصر بين الشعر والشر.

فالقُرْآنُ كلامٌ متفرّدٌ، معجِزٌ، أعلى من أن يُحاكَمَ بقوالب أهل
الصناعة والاصطلاح.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا
محَمَّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتتجّبين.



ليس كل سامع مستنبطاً

المعتز: عبد الكريم

الاعتراض: أنتم تفترضون أن عامة الناس لا يمكنهم الوصول لفهم النص، وهذا احتقارٌ لقدرات أتباع مدرسة أهل البيت، مع أن أهل البيت عليهم السلام خاطبوا الناس مباشرة.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهرين مصابيح الظلام، وهداة الأنام.

لا يخفى أن هذا الإشكال ناشئٌ من الخلط بين إدراك مدلول اللفظ العرفي في حد ذاته، وبين القدرة على استكشاف الحكم الشرعي الواقعي أو الظاهري من مجموع الأدلة المتعارضة ظاهراً، المشتملة على العمومات والمطلقات، والمخصصات والمقيّدات، والناسخ والمنسوخ، والمحمول على القاعدة والمحمول على الاستثناء، وغير ذلك مما تقرّر في محلّه من مباحث الأصول.

إذ الخطاب الصادر عن المعصوم عليه السلام وإن كان في ظاهره

موجَّهًا للناس كافَّة بحسب عرفهم، إلَّا أنَّ وظيفة استنباط الحكم الشرعيّ ليست وظيفة مشتركة بين الناس بمجرد تلقّيهم ظاهر الخطاب، بل هي وظيفة تختصُّ بمن حصل له مرتبة الاجتهاد والملكة الاستنباطيّة.

وبيان ذلك: أنَّ الأحكام الشرعيّة ليست مستفادة مباشرة من ظاهر اللفظ، بل هي وليدّة جمع الأدلة، ورفع التعارض، وترجيح إحدى الحجّتين على الأخرى عند التزاحم، وحمل المطلق على المقيّد، والعموم على المخصّص، ومعرفة موارد النسخ، والتأويل، والنقل، وما شابه ذلك، مما لا يُتصوّر تيسّره لكل مكلف، بل لا يتيسّر إلا لمن بلغ مرتبةً من العلم والملكة تؤهّله لهذا الجمع والترجيح والاستظهار.

ومن هنا كان رجوعُ الجاهل إلى العالم ضرورة عقلائيّة، ممضاة من قبل الشرع؛ ولهذا ورد في التوقيع الشريف: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجّتي عليكم، وأنا حجة الله»^(١)، والمراد بـ"رواة الحديث" ليس خصوص الناقلين للنصوص بلا زيادة، بل هم الجامعون بين النقل والفقه والفهم، الأمر الذي يؤكّده قوله **عليه السلام**: «فإنهم حجّتي عليكم، وأنا حجة الله».

وقد صرّح الأئمة **عليهم السلام** بتقديم بعض أصحابهم على بعض

(١) وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٠١.

في مقام الفتوى والبيان، كما قدّموا زرارة، ومحمد بن مسلم، وأبا بصير، وغيرهم من أصحاب الإجماع، ولم يقدّموا كلّ آحاد الشيعة، ولا حتى كلّ أصحابهم.

وعليه، فالفرق بين أن يكون الخطاب موجّهًا للعامة، وبين كون استنباط الحكم وظيفة عامة، هو الفرق بين كون الناس جميعًا سامعين للخطاب، وبين كونهم جميعًا أهلًا للاستنباط.

بل لو أُعطي هذا الحقّ لكل أحدٍ، لزم اختلاط الحابل بالنابل، وضياح معالم الشريعة، وتعدّد الطرق الموصلة إلى الأحكام الشرعيّة بتعدّد العقول والأفهام، مع أنّ الشارع الأقدس قد جعل الحجة واحدة في كلّ واقعة لكل مكلف، لا أنه لكل مكلف حجة بحسب رأيه وفهمه.

فالتحقيق: أنّ هذا الإشكال إنما نشأ من عدم التمييز بين مدلول اللفظ، وحكم الشارع المستكشف من مجموع النصوص على ضوء القواعد المقرّرة، وبين مقام السماع ومقام الاستنباط.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبينا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المتّجّبين.



كيف نفهم: "من عرف نفسه عرف ربه"؟

السائل: حسين

السؤال: كيف يعرف الإنسان ربه بمعرفة نفسه كما أشار مولى
الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام في قوله: "مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ"
أو "عجبت لمن يجهل نفسه كيف يعرف ربه"؟!؟

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد
وآله المطهرين مصابيح الظلام، وهداة الأنعام.

لا ريب أن قول أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ
عَرَفَ رَبَّهُ»، أو قوله عليه السلام: «عجبت لمن يجهل نفسه كيف يعرف
ربه»، من الكلمات الجامعة، التي وقع تفسيرها على وجوه متعددة
في كلمات العلماء، والمظنون أن المراد بالقول الأول بيان طريق
الاستدلال على معرفة الله تعالى بواسطة معرفة النفس، لا العلم
بذاته تعالى، فإن ذاته المقدسة لا تقع تحت الإدراك، كما دلت
عليه الآية المباركة: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾^(١)،

ودلت عليه القواعد العقلية القطعية، من استحالة إدراك اللامتناهي أو المحيط بكل شيء بوجود محدود.

وعليه، فالمراد من المعرفة هنا هو معرفة ربوبيته تعالى، وما يليق بساحة قدسه من صفات الكمال، ومعرفة عبودية العبد، وضعفه، وافتقاره إلى الغني المطلق، لا العلم بذاته تعالى، إذ الذات الإلهية منزّهة عن الإدراك.

ووجه الدلالة والتحقيق هو أن النفس الإنسانية متقومة بالفقر والاحتياج، لا تملك لنفسها حياة ولا موتاً ولا نشوراً، بل هي محتاجة في وجودها، محتاجة في دوامها، محتاجة في قواها وإدراكاتها، كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(١).

فمعرفة النفس بكونها ممكنة الوجود، حادثة، مفتقرة في جميع شؤونها، محتاجة إلى علّة أفاضت عليها الوجود والكمال، تدلّ باللزوم العقلي على وجود مفيض غني قيوم، هو الله تعالى. وهذه الدلالة على سبيل الملازمة العقلية بين الممكن والموجد، والمعلول وعلته، والمحتاج ومن يغنيه، فإنّ الممكن لا يقوم بذاته، ولا يكفي بذاته، بل يحتاج إلى ما يفيض عليه الوجود.

فالنفس إذن آية دالة، ودليل شاهد، لمن تدبّر في ماهيتها،

ووقف على حقيقتها، فإنه يجد نفسه مركبةً من قوى متخالفة، وغرائز متفاوتة، وعقول وإدراكات، وإرادات وشهوات، وضعف وجهل، وشوق إلى كمالٍ مطلق، وكل ذلك شاهدٌ على أنّ لها موجداً حكيمًا، أودعها هذه القوى، وضبطها بهذا النظام.

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الطريق من الاستدلال، في قوله تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾^(٢).

فهذه الآيات صريحةٌ في أنّ النفس الإنسانية مجلّى لآيات الله عزّ وجل، وميدانٌ لتجلّي آثار الربوبية، وعلامةٌ شاهدة على توحيده، فمن تدبّر فيها بإنصافٍ، وجدها آيةً تدلّ على ربّها، ومرشدةً إلى مبدعها، كما تدلّ آثار الصنعة على الصانع، وعلامات الكتابة على الكاتب.

ويتبيّن من ذلك كلّهُ أنّ معرفة النفس بما هي مخلوقةٌ ناقصةٌ محتاجة، تنفتح منها المعرفة بربوبية الله تعالى، ووحدانيته، وغناه، وقدرته، وحكمته؛ لأنّ شأن الممكن أن يدلّ على الواجب، وشأن الناقص أن يشير إلى الكامل، وشأن المحتاج أن يُحيل إلى الغني، وهذه قاعدةٌ كلّية في أبواب الدلالة العقلية.

(١) الذاريات: ٢١.

(٢) فصلت: ٥٣.

وهكذا، يكون معنى الحديث الشريف: أَنَّ مَنْ عَرَفَ حَقِيقَةَ نَفْسِهِ فِي وَجُودِهَا وَفَقْرِهَا وَعِزِّهَا وَحُدُودِهَا، عَرَفَ بِاللُّزُومِ وَجُودَ رَبِّهِ، وَعَرَفَ افْتِقَارَهُ إِلَيْهِ، وَعَرَفَ أَنَّهُ لَا غِنَى لَهُ عَنْ مَفِضِ يَمَدِّهِ بِكُلِّ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ وَجُودٍ وَكَمَالٍ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وعليه، فقولُ أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ» ليس دعوةً إلى معرفة الذات الإلهية بذاتها، ولا دعوةً إلى معرفة رمزية أو مجازية، بل هو بيانٌ لطريقٍ عقليٍّ استدلالِيٍّ، يُسْتَكْشَفُ بِهِ وَجُودُ الْوَاجِبِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، مِنْ مَعْرِفَةِ النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِحُدُودِهَا وَنَقْصِهَا وَفَقْرِهَا، كَمَا بَيَّنَّتْهُ الْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ، وَأَقَرَّتْهُ قَوَاعِدُ الْكَلَامِ وَالْعَقْلِ.

والحمد لله أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ، وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ الْمُعْصُومِينَ الْمُتَجَبِّينَ.



الاجتهاد ملكة لا اطلاع

المعترض: أجد الرضوي

الاعتراض: كثيرٌ من الناس اليوم لديهم اطلاعٌ واسع، فلماذا يُمنعون من الاستنباط؟ وهل الدين حكرٌ على أصحاب العمام؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصابيح الظلام، وهداة الأنام.

إنّ دعوى جواز استنباط الحكم الشرعيّ لكلّ مَنْ كان واسعَ الاطّلاع وكثير القراءة، مما لا أصل له في مباني العلم، ولا وجه له في صناعة الاجتهاد، بل هو مصادرةٌ على المطلوب، ومغالطةٌ واضحةٌ في مقام التحقيق.

فإنّ مناط الأهلّيّة للاستنباط ليس كثرة الاطّلاع بمجردّها، ولا تعدّد القراءة بمعزلٍ عن تحقّق الشروط العلميّة، بل هو حصول ملكة الاستنباط، وهي -كما قرّره علماء الأصول- «صفةٌ ثابتةٌ في النفس يتمكّن بها الفقيه من استخراج الأحكام الشرعيّة

الفرعية من أدلتها التفصيلية»؛ وهذه الملكة ليست مما يحصل بمجرد المطالعة أو تحصيل المعلومات العامة، بل هي ثمرة الدربة الطويلة، والممارسة المستوعبة، والتبُّع الدقيق، والتدرُّج في مراتب العلم، والتخصُّص في مقدِّمات الاستنباط، من معرفة اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، وأصول الفقه، وعلم الرجال، والدراية، والتفسير، وأمثالها.

وقد أشار إلى هذا الأصل الإمام الصادق عليه السلام في قوله: «اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يُحسِنون من رواياتهم عنّا»^(١)، دالًّا على تفاوت المراتب العلمية بحسب درجة الإحاطة والدقة والفهم، لا على تساوي الناس في أهلية النظر والاستدلال.

فكما لا يُعدُّ كثيرُ القراءة في الطبِّ طبَّيًّا ما لم يتحقَّق له التخصُّص العمليُّ والدراسة المنهجية، كذلك لا يُعدُّ كثيرُ القراءة في كتب الفقه والأصول مجتهدًا مؤهَّلًا للاستنباط، ما لم يتحقَّق له الملاكُ المعتمَر في هذه الصناعة.

ولو جاز جعلُ مجرد الاطلاع مناطًا لجواز الاستنباط، لبطلت وظيفة الاجتهاد، ولزم التسوية بين العالم والجاهل، وسقط اعتبار الرجوع إلى أهل الخبرة، وهو مما يُخالف ضرورة الشرع والعقل، وقد قال الله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

(١) وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٠٨.

(٢) الأنبياء: ٧.

وَمِنْ ثَمَّ، لَمْ يَكُنْ اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِأَهْلِهِ حُكْرًا طَائِفِيًّا أَوْ امْتِيَازًا اجْتِمَاعِيًّا أَوْ مَظْهَرًا احْتِكَارِيًّا، بَلْ هُوَ حُكْمُ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ بِحَصْرِ الْجَهَادِ فِي مَنْ اسْتَوْفَى شُرُوطَهُ، وَأَحْرَزَ أَدْلَتَهُ، وَقَامَ بِحُجَجِهِ، دَفْعًا لِلْجَهَالَةِ، وَرَفْعًا لِلتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَصَوْنًا لِلشَّرِيعَةِ عَنِ الْعَبَثِ وَالتَّحْرِيفِ.

وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْقَوْلَ بِمَنْعِ غَيْرِ الْمُؤَهَّلِ مِنَ الْإِسْتِنْبَاطِ لَيْسَ مَنَعًا بِالْمَعْنَى الْإِعْتِبَاطِيَّةِ أَوْ التَّعْسُفِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُكْمُ الْعِلْمِ بِمَقْتَضَى ضَبْطِ التَّخَصُّصِ، وَالتَّزَامِ الْقَوَاعِدِ، وَرِعَايَةِ الضُّوَابِطِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ، وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ الْمُعْصُومِينَ الْمُتَتَجِّينَ.



قصص القرآن.. حقائق لا أساطير

السائل: الزهراء مولاتي

السؤال: يقول بعض الحدائين: القصص القرآني ليس بالضرورة تسجيلاً تاريخياً دقيقاً، بل هو رمزيّ يهدف لإيصال المعاني والقيم الخلقية الكبرى. والتشبيث بحرفية هذه القصص يُقيّد النصّ القرآنيّ، ويمنعه من مخاطبة الإنسان في كلّ زمان، بينما الفهم الرمزيّ يمنحه أفقاً أوسع وقدرة على التجديد والتأويل عبر العصور.. فكيف نردّ عليهم؟ وتقبّلوا فائق التقدير.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

إنّ ما يدّعيه بعض المعاصرين، ممّن تأثّر بمناهج الحداثة الغربيّة، من أنّ القصص القرآنيّ ليس تسجيلاً لوقائع خارجيّة، وإنّما هو بناءٌ رمزيّ يُقصد منه إيصال المعاني والقيم دون الإخبار عن أحداثٍ حقيقيّة، هو زعمٌ باطلٌ مردود، لما يشتمل عليه من مخالفة للنصوص المحكّمة، ولما يستلزمه من مفاسد عقليّة وعقديّة.. وبيان ذلك في وجوه:

الأول: أن الله تعالى وصف القرآن بأنه بيانٌ وهدى وبلاغٌ ونور، فقال: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ﴾^(١)، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٢). والبيان يقتضي الوضوح وإفهام المقصود بلا لبسٍ، فإذا جعلت الأخبار التي ظاهرها الإخبار عن الوقائع الخارجية رموزاً مجازية لا تدلّ على تلك الوقائع، بل على معانٍ أخرى لا تفهم إلا بتأويلاتٍ خارجة عن اللسان العربي وعن الدلالة العرفية، فقد جعلت الكتابَ مُسَقِّطاً لصفة البيان، وهذا خلافٌ ما أخبر به الله سبحانه عن كتابه، وخلاف مقتضى الحكمة الإلهية التي تقتضي أن يكون الخطابُ مفهوماً للناس بحسب مقتضيات لغتهم وفهمهم.

الثاني: أن القرآن الكريم قد بين أن هذه الأخبار وقعت في الخارج، وصرّح بأنها قصص حقّ ووقائع غيبية أوحاها الله إلى نبيّه، فقال جلّ شأنه: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾^(٣)، وقال: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾^(٤). فلا يأت دالة بوضوح على أن هذه القصص أخبار صادقة عن وقائع وقعت، وأنها من الغيب الذي أوحاه الله إلى نبيّه، فصرّفها عن ظاهرها بلا قرينة قطعية خروج عن مقتضى الظهور، وارتكأ للتأويل بلا دليل، وهو باطلٌ عند المحقّقين.

(١) إبراهيم: ٥٢.

(٢) الشعراء: ١٩٥.

(٣) الكهف: ١٣.

(٤) يوسف: ١٠٢.

الثالث: أن الإخبار عن وقائع لم تقع، مع العلم بعدم وقوعها، إما أن يكون صدقاً أو كذباً، ولا ثالث لهما، والصدق هو مطابقة الخبر للواقع، والكذب خلافه. فإذا نُسب إلى الله عز وجل أنه أخبر بهذه القصص على أنها وقائع حقيقية، وهي ليست كذلك، فقد نُسب إليه الكذب - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وهو محال؛ لأن الكذب نقص، والنقص ممتنع في حق الله سبحانه.

وإما أن يقال: إنها رمزية لا كذب فيها.. فيقال: إن الرمز لا يتحقق إلا بوجود قرينة صارفة عن إرادة الحقيقة، وإلا لزم الإيهام والكذب، ولا توجد قرينة لفظية ولا سياقية معتبرة في النصوص القرآنية تصرف هذه الأخبار عن ظاهرها، بل القرائن كلها مؤكدة لإرادة الحقيقة والواقع، فلا يصح دعوى الرمزية إلا على وجه من التعسف والمصادرة على المطلوب.

الرابع: أن فتح باب التأويل الرمزي بلا دليل، يقتضي جواز تأويل سائر العقائد والأخبار الغيبية بالرمز، فيؤول المعاد بالرمزية، والجنة والنار بالرمزية، والصراط والميزان بالرمزية، ولا ينضبط بعد هذا حدٌ للقطعيّات الدينيّة، ويؤول الدين إلى أهواء المتأولين، وهذا إبطال لليقينيات، وإخراج للعقيدة عن كونها معرفة يقينية إلى كونها ظنوناً وأوهاماً، وهو عين الهدم للأصول.

الخامس: أن هذه الدعوى لم تصدر عن مسلك أعلام الأمة، ولا عن طريقة أهل البيت عليهم السلام، ولا عن سيرتهم في تفسير القرآن،

ولا عن أئمة اللغة، بل هي مستوردةٌ من مناهج النقد الغربيّ التي تتعامل مع النصوص المقدّسة تعاملها مع الأدب البشريّ، وهذا المنهج مرفوضٌ جملةً وتفصيلاً، لمخالفته الأصل القطعيّ بأنّ القرآن وحيٌّ إلهيٌّ منزلٌ، له حجّيته الذاتية وصدقهُ الموضوعيّ، ولا يخضع لمناهج القراءة الحداثيّة التي تنكر الحقيقة المطلقة.

ويتحصّل مما تقدّم، أنّ دعوى الرمزيّة في القصص القرآنيّ دعوى باطلةٌ من جهة مخالفتها لظهور النصوص، ومناقضتها لصفة البيان، ولزومها الطعن في الصدق الإلهيّ، واستلزامها التلاعب بالعقيدة، وابتنائها على منهج دخيل غريب.. وعليه، فهي ساقطةٌ في معيار التدقيق العلميّ، مردودةٌ عند العلماء، لا يُصغى إليها، ولا يُتوقّف عندها.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المنتجبين.



هل آية التبيين تدلّ على رفض المنهج السندي؟ مناقشة علمية لرأي السيّد الحيدري

السائل: مجموعة من طلبة الحوزة

السؤال: نحتاج منكم إلى رد ببيان وافي لما قاله كمال الحيدري في تفسير الآية السادسة من سورة الحجرات:

إنّ هذه الآية الكريمة تكشف عن موقفٍ واضحٍ من المنهج السندي، فهي تقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، فإذا أردنا تطبيق هذا المنهج على روايةٍ ضعيفة السند، فماذا نفعل على وفق المنهج السندي التقليدي؟ منهج السيد الخوئي، على سبيل المثال، ماذا يقتضي؟ يقتضي أن نرمي بهذه الرواية عرض الجدار؛ لأنها ضعيفة السند، ونتجاوزها. ولكن هل القرآن يقول: "ارم بها عرض الجدار"؟ كلا، أبداً! بل يقول: «فَتَبَيَّنُوا»، أي: اذهب للتحقق والتبيين، ولا تكتفِ برفض الرواية لمجرّد ضعف السند.

فالآية الكريمة تدعو إلى التبيين، إلى النظر في مضمون الخبر، إلى البحث، هل هو صحيحٌ أو غير صحيح، هل صدر أو لم يصدر، وليس المدار على حال الراوي، هل هو عادلٌ أو فاسق، برٌّ أو فاجر. فالآية ليست بصدد بيان حال الراوي، وإنما بصدد التحقيق في الخبر نفسه.

وأنا أعتقد أنّ الأصوليين عامّة قد بحثوا هذه الآية، ولكنّ هذه النكته لم

يلتفتوا إليها أصلاً، وهي أنّ الآية من أوضح الأدلة على أنّ المنهج لا بدّ أن يكون منهجاً مضمونياً، لا سندياً. فالمدار على تحقيق صدور الخبر، لا على حال الراوي في نفسه.

ولذلك، لا يصح لنا -بحسب الآية- أن نرمي رواية لمجرد أنها ضعيفة السند أو مجهولة أو غير معتبرة. فكم من المعارف ضاعت علينا من النبي وأهل البيت عليهم السلام لمجرد أننا كتبنا في ذيل الرواية: "ضعيفة"، أو "مجهولة"، أو "غير معتبرة". فإنّ هذا الحكم له أثرٌ نفسيٌّ مباشر؛ فإذا قيل: "الرواية ضعيفة"، انتهى الأمر، ولم يعد للباحث رغبةٌ أو قدرة على الاستفادة منها.

ولهذا أقول: بيني وبين الله، ومع كامل احترامي للقائلين بهذا المنهج، كالسيد الخوئي وأمثاله، إنّ هذا المنهج، المنهج السنديّ الذي أسّسه السيد الخوئي، منهجٌ يؤدّي إلى تدمير المعارف. ومع الأسف الشديد، فإنّ بعض تلامذته تابعوه في ذلك، وإن كان الكثير منهم لم يوافقوه.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، محمد وآله المطهّرين مصابيح الظلام، وهُدَاة الأنام.

إنّ الدعوى بأنّ القرآن الكريم يرفض «المنهج السنديّ» ويُبطّله، مستندةٌ إلى تفسير الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، هي دعوىٌ تحتاج إلى وقفةٍ فاحصةٍ

في ضوء القواعد العلميّة، ومحاكمة دقيقة للأصول اللغويّة والعقليّة والقرآنيّة، فإنّ ظاهر الآية لا ينهض شاهداً على هذا المدّعى، بل هو في نفسه دليلٌ على خلافه.

إنّ الآية الكريمة قد قيّدتُ مورد الأمر بالتبيين بقيد وصف الناقل، وهو كونه فاسقاً، ومن المعلوم عند العقلاء أنّ التقييد بوصفٍ يقتضي انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف؛ لأنّ التقييد بالوصف ينبّه السامع إلى أنّ العلة في الحكم مرتبطة بهذا القيد، وهذا أصلٌ عقلائيٌّ جارٍ في المحاورات العرفيّة، ومقرّرٌ في أصول الفقه تحت مسمّى «مفهوم الوصف». فإذا قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، فإنما دلّ بمنطوقه على وجوب التبيين في خبر الفاسق، ودلّ بمفهومه على عدم وجوب التبيين في خبر غير الفاسق. وهذا المعنى بيّنٌ لمن ألقى السمع، وهو شهيد.

فإذا دلّ منطوقُ الآية على اشتراط التبيين في خبر الفاسق، ودلّ مفهومها على قبول خبر غير الفاسق من دون هذا التبيين، كان ذلك تصريحاً قرآنياً بأنّ العدالة في الناقل موجبة لقبول خبره بلا توقّف، وهذا هو عين المعنى الذي يتغيّه المنهج السندي؛ لأنّ المنهج السنديّ في أصله قائمٌ على النظر إلى حال الناقل من حيث الوثاقة والفسق، فمن كان موثقاً قبل خبره، ومن كان غير موثق توقّف فيه، ولم يعمل به. فكيف يدّعى بعد هذا أنّ الآية تنفي المنهج السنديّ، وهي في صريحها تُثبت اعتبار حال الناقل

شرطاً لقبول الخبر؟! وهل هذا إلا قلبٌ للمدلول، وتحويلٌ للآية إلى ما يُناقض ظاهرها ومفهومها ومقتضى سياقها؟!

ثم إنَّ الآية نزلت في واقعةٍ معيّنة معروفة في أسباب النزول، وهي إرسال رسول الله ﷺ الوليد بن عقبة لقبض الزكاة من بني المصطلق، فلما رجع إليهم افتري عليهم بأنهم منعوا الزكاة، وهمّوا بقتله، فغضب النبي ﷺ لذلك، وصمّم على أن يقاتلهم، فنزلت الآية الكريمة (١).. فبيّنت الآية أنَّ خبر الفاسق لا يُقبل بمجردّه حتى يُتبيّن صدقُه من كذبه. فلو كان كلُّ خبر -سواء صدر عن ثقة أو عن فاسق- يحتاج إلى التبيّن والبحث والتحقيق، لم يكن لتقييد الخبر بكونه صادراً عن الفاسق فائدةً، ولكان التنبيه إلى الفسق لغواً، والقرآن منزّه عن اللغو. فالتقييد بالفسق ليس عبثاً، بل هو بيانٌ بأنَّ الملاك في الاحتياط هو فسق الناقل، وأما إذا كان الناقل موثقاً عدلاً فلا موجب للتبيّن.

وهذا المعنى موافقٌ لما أقرّه القرآن في مواضع أخرى من التفريق بين العدل والفاسق، كما قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فإنَّ اشتراط العدل في الشاهد قرينةٌ واضحة على اعتبار وثاقة الناقل في مقام الحجّة؛ إذ الشهادة خبرٌ عما وقع، والقرآن لم يكتفِ بمطلق الناقل، بل اشترط العدالة، وأمر بالأخذ عن العدل دون غيره، وهذا عينٌ ما يعتمد منه المنهج السندي من التفريق

(١) يُنظر: تفسير مجمع البيان، ج ٩، ص ١٣٢.

بين خبر العدل وخبر غير العدل.

ولو كان القرآن يرفض المنهج السندي مطلقاً، لكان مقتضى ذلك إلغاء أثر الوثاقة والعدالة في قبول الخبر، وهو ما يُطله الكتاب نفسه في موارد كثيرة من قبوله شهادة العدل ورده شهادة غير العدل، بل لو أبطل اعتبار حال الناقل، لتعطّلت طرق الإثبات وأبواب القضاء والشهادات، ولانسدَّ باب نقل العلم والأحكام؛ إذ لم يأتنا شيءٌ من المعارف الدينيّة إلا عن طريق النقل عن المعصومين عليه السلام، فإذا لم يكن اعتباراً لوثاقة الناقل، لم يبقَ طريقٌ إلى إثبات حكمٍ ولا إلى معرفة سُنّة، بل لزم تعطيل الدين.

ومن هنا يظهر أنّ دعوى رفض القرآن للمنهج السندي دعوى باطلة؛ لأنها مخالفة لمفاد الآية نفسها، ومخالفة لمفاهيم الآيات الأخرى، ومؤدّية إلى لوازم باطلة عقلاً ونقلاً، وما أدّى إلى الباطل فهو باطلٌ. بل الآية في حقيقتها تقرير لأصل المنهج السندي، وإثبات لحجّية خبر العدل، وردّ لخبر الفاسق إلا بعد التّبين، وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه علم الدراية وعلم الحديث عند الإماميّة، وهو عين ما عمّل به أئمة أهل البيت عليهم السلام حين أمروا شيعتهم بالأخذ عن الثقات وترك غيرهم، فقال الإمام الصادق عليه السلام: «فانظروا عمّن تأخذون هذا الأمر، فإنّ فينا أهل البيت في كل خلف عدوٌّ لا ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين

وتأويل الجاهلين»^(١)، فكيف يُظنّ أنّ القرآن يهدم وسيلة حفظ الدين التي بها قامت الشريعة؟!

وعليه، فإنّ الآية الكريمة حجّة قائمة على إثبات اعتبار حال الناقل، وإثبات الفرق بين العدل والفاسق، وإثبات حجّة خبر الثقة بلا حاجة إلى مزيد التبيين، وهي تؤسّس أصلاً عقلائيّاً مقرّراً، ولا دلالة لها على رفض المنهج السنديّ، بل دلالتها على إثباته وإقراره أقوى وأظهر.

وأما ما صرّح به السيد كمال الحيدري من قوله: «إنّ المنهج السنديّ الذي أسّسه السيد الخوئي منهج يؤدّي إلى تدمير المعارف...»، فلا يصدر عن تحقيق، ولا يمتّ إلى الصناعة الاجتهاديّة بصلّة، بل هو إطلاق مجرّد، لا يُبنى على تتبّع، ولا ينهض عليه برهان.

فإذا كان الأمر كما ذكر، فإنّ اللازم أنّ يظهر أثر ذلك في النتاج العلميّ لمن التزم بهذا المنهج، ولكنّ الواقع بخلافه، فإنّ السيد الخوئي رحمته الله قد خلف تراثاً علميّاً ضخماً، ودوّن فقهّاً استدلاليّاً واسعاً، في العبادات والمعاملات، بل وفي مباحث الإمامة والاعتقاد، كلّها مؤسّسة على هذا المنهج، ولم يُرَ في مجموعها أثرٌ تضييع لمعرفة، ولا طمسٍ لحديث، ولا تقويضٍ لمدرِكٍ من مدارك أهل البيت عليه السلام.

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٢.

بل المتأمل في تقريراته - في الفقه والأصول والتفسير والعقائد - يلحظ كيف كان هذا المنهج مُعِيناً له في تنظيم مادّة الاستدلال، وتقديم الموثوق على غيره، وتجنّب التساهل في النقل، والاحتياط في النسبة، والتورّع عن استظهار ما لم يثبت صدوره. فأين هذا من دعوى كونه منهجاً يؤدي إلى تدمير المعارف؟!

ولو كانت تلك الدعوى في محلّها لما أمكن الركون إلى شيء من آثار السيد الخوئي **رحمته**، ولكان جميع نتاجه العلميّ متقوّضاً بهذا المنهج، مع أنه هو عمدة ما يُدرّس في الحوزات، وتُبنى عليه الفتاوى، وتُربّى عليه الأجيال، ويُعوّل عليه في تحرير المسائل المستجدة، ولا يخفى هذا على من له أدنى تتبّع.

فدعوى أنّ هذا المنهج مفضٍ إلى ضياع المعارف دعوى تُكذّبها الوقائع، وينقضها مسار التحقيق العلميّ منذ عهد المتقدّمين إلى يوم الناس هذا. ولم يقع الخلل في المعارف من جهة العمل بالمنهج السنديّ، بل الخلل يحصل ممّا يُدخّل في ساحة الحديث من غير تثبّت، ويُعتمد لمجرّد الموافقة الذوقية، ويُترك فيه الاحتياط في النسبة والصدور.

فهذا المنهج هو الذي حفظ به العلماء الأعلام تراث أهل البيت **عليهم السلام**، وصانوا به معارفهم عن التحريف والانتحال والتأويل الفاسد، فكان بذلك أضبط المناهج، وأمتنها، وأقربها إلى الصواب، وأبعدها عن الانحراف.

ويتحصّل مما تقدّم، أنّ دعوى السيد كمال الحيدري بأنّ القرآن الكريم يرفض المنهج السنديّ، وأنّ المنهج الذي أسّسه السيد الخوئي **قدس** يؤدّي إلى تدمير المعارف، دعوى باطلة في نفسها، فاسدة في لوازمها، مجانبة لمنهج التحقيق.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المنتجبين.



سلالة الإنسان بين النصّ الشرعيّ والحمض النوويّ

المعتز: د. سامر العلوي

الاعتراض: أنا لا أجد من المقبول اليوم الاستمرار في ترويج فكرة أنّ الإنسان انحدر من سلالةٍ واحدةٍ تبدأ بآدم، وكأنّ البشريّة كلّها خرجت من شخصٍ خُلق من طينٍ قبل بضعة آلافٍ من السنين. هذا تصوّر -مع احترامي لمن يتمسّك به- لا ينسجم مع ما كشفه العلمُ الحديث من معطيات جينيّة دقيقة. فالدراسات الجينوميّة الأخيرة بيّنت أنّ الإنسان العاقل لم يتكوّن من أصلٍ واحدٍ، بل هو نتاج تداخلٍ جينيٍّ بين مجموعتين بشريّتين قديمتين، كانتا منفصلتين منذ أكثر من مليون سنة، ثم حصل التزاوج بينهما لاحقاً، وهو ما ترك أثراً واضحاً في الجينوم البشريّ الحالي، حيث تُشير البيانات إلى أنّ حوالي ٢٠٪ من مادته الوراثيّة لا تعود إلى سلالة الإنسان العاقل المعروف، بل إلى مجموعةٍ بشريّةٍ أخرى. إذاً، نحن أمام شبكةٍ معقّدة من الأنساب البشريّة، لا خطّاً واحداً كما يروّج. فكيف يمكن الاستمرار في ترويج سرديّة "النفس الواحدة" في ظلّ هذا التحوّل المعرفي الجذريّ؟ فمن الإنصاف مراجعة هذه الموروثات على ضوء ما توصّل إليه العلم؟

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصلى الله على محمدٍ وآله الطاهرين، سُلالة النبوة، ومعدن الرسالة، وموضع العلم، ومهبط الوحي، الذين قرَّنههم الله بكتابه، وجعلهم سفن النجاة في بحار الفتن، وأمناءه على سرِّه، ومظهر حكمته.

لا يخفى أنَّ البحث في منشأ الإنسان من جهة التحليل الجيني بحثٌ تخصُّصيٌّ من شؤون أهله، وقد يُورَد على كلامنا: أنَّه خارجٌ عن دائرة اختصاصنا.

لكنَّا نقول: لن نتصدَّى له من جهةٍ فنيَّةٍ أو مختبريَّة، بل نتصدَّى له بعد مراجعةٍ ما صدر في هذا الباب من دراساتٍ، وقد تناولناه من جهةٍ اختصاصنا، وهي جهة العقيدة، فدرَّسنا المدَّعى في ضوء محكِّمات الكتاب، ومسلِّمات العقل، وأصول الدين، بما يناسب الصناعة الكلاميَّة، وبما يكشف ما يترتَّب على هذه الدعوى من لوازم باطلة، فلا يتوجَّه علينا النقض من جهة التخصُّص.

ومن هنا نقول: إنَّ ما ذُكِر في هذا الاعتراض من التشكيك في أصل انتساب البشريَّة إلى نفسٍ واحدة، وادِّعاء تفرُّع الإنسان المعاصر عن تزاوج شبكيٍّ بين جماعتين بشريَّتين مستقلَّتين، بزعم انفصالهما قبل مليون سنة، فمردودٌ من جهة النقل والعقل، بل

هو دعوى خارجة عن مقتضى الصناعة العلميّة، ومفتقرة إلى ما يورث الوثوق، فضلاً عن إفادة اليقين.

وبيان ذلك: أن دعوى تعدّد السلالة، وكون الإنسان العاقل المعاصر ناتجاً عن امتزاج جينيّ بين جماعتين بشريّتين قديمتين، إنّما تُستفاد -في أحسن تقاديرها- من مخرّجات تحليل تسلسلات جينيّة لبعض الجماجم القديمة، وهي مخرّجات تعتمد على نماذج إحصائيّة، مبنية على فرضيات تحليليّة مسبقة، وليس فيها ما يدلّ على وجود "نوع مستقلّ" خارج الإنسان المعروف، وإنّما أقصى ما تُثبت -على فرض التسليم ولا نسلم- هو وجود تغيّير طفيف في بعض أجزاء الشفرة الوراثية، وهذا التغيّير لا يصلح أبداً لإثبات التباين النوعيّ، بل هو في باب اختلاف الخصوصيّات، لا اختلاف الهويّة.

فلا يُدعى التعدّد في أصل النوع الإنساني ما لم يثبت -بوجهٍ قطعيّ- اختلاف في الخصائص النوعيّة، وهو غير متحقّق، بل قد تقرّر في أبحاث علم الوراثة نفسه أن نسبة التوافق الجينيّ بين جميع البشر تتجاوز ٩٩,٩٪، فهل يُعقل -بمقتضى التحقيق العقليّ- أن يُدعى التغيّير النوعيّ من جهة نسبة ضئيلة تُفسّر عادة بالطفرات والتمايزات البيئيّة؟! فهذا ليس من مسالك العلماء، بل من الغفلة عن مناط الاختلاف النوعيّ.

ثم إنّ هذه الدعوى تُصادم الضرورات النقليّة، فإنّ الذي دلّ

عليه ظاهر القرآن - بل صريحه - أن البشرية انحدرت من نفس واحدة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾^(١)، وهذا التعبير - بمقتضى الصناعة البيانية - يفيد الحصر، ولو كان الخلق قد تفرّع من جماعتين مستقلّتين في الأصل، لما صحّ هذا الإطلاق، ولما جرى الخطاب على عمومه لجميع الناس.

ثم إن دعوى التعدّد تُفضي إلى لوازم باطلة عقلاً ونقلاً، فإنّ من لم يكن من ذرية آدم عليه السلام، لا يشملُه ميثاق الله تعالى لبني آدم، الوارد في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٢)، وهو الميثاق الذي عليه مدارُ التكليف والجزاء، فلو وُجد من الناس من لم يؤخّذ منه الميثاق، لكان مرفوع التكليف، أو مشكوك النسبة، وهو خلاف ما دلّت عليه النصوص القطعيّة من عموم البعثة والخطاب إلى جميع بني الإنسان، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾^(٣)، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾^(٤)، فلو لم يكونوا جميعاً من نسل واحد، لما صحّ توجيه هذا الخطاب.

وعلى تقدير التنزّل، فإنّ القول بالتداخل الجيني لا يُنافي وحدة

(١) النساء: ١.

(٢) الأعراف: ١٧٢.

(٣) الأعراف: ١٥٨.

(٤) سبأ: ٢٨.

الأصل، بل لعلّه يُحمَل على تمازج وقع داخل النسل الواحد، بعد تفرّع بعضه في بيئات معزولة، وتحوّره بفعل عوامل الطفر البيئي والزمني، وهذا أمرٌ معروفٌ في علم الوراثة، لا يوجب التعدّد النوعي، ولا يُثبت أنّ الإنسان جاء من جماعتين خلقيّتين مستقلّتين، بل هو داخل - على فرض الثبوت، ولم يثبت - في قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْأَلْوَانِكُمْ﴾^(١)، فإنّ اختلاف الخصوصيّات لا يوجب اختلاف الأصل.

ثمّ إنّ الرجوع في هذا الباب إلى العلم الحديث - بحسب تعبير المعترض - لا يصحّ؛ لأنّه لا يُورث اليقين، وليس من مصادر التشريع ولا من أدلّة العقيدة، بل هو قائمٌ على أدوات ظنيّة وتجريبيّة، لا يُعوّل عليها في إبطال أصلٍ ثبت بالنقل القطعيّ والعقل المحكم، وقد تقرّر في محلّه أنّ العلم التجريبيّ لا اعتبار له في مقابل الدليل النقليّ القطعيّ إذا لم يكن مقطوعاً به من جهاتٍ معتبرة؛ لأنّ الظنّ لا يُقابل باليقين، ولا الاحتمال بالقطع، فكيف إذا كان الظن ناشئاً من تحليلٍ جينيّ لم يُقرّر على وجهٍ علميٍّ معتبر؟!

وأما ما ذكره المعترض من أنّ "من الإنصاف مراجعة هذه الموروّثات على ضوء ما توصّل إليه العلم"، فنقول: إنّ الإنصاف ليس في مراجعة العقيدة الثابتة بالنصّ، بل الإنصاف أن يُحاكم

العلم إلى الوحي، ويُقاس بما قرّره الكتاب والعتره، فإن ثبت أنه لا يصادمه، أخذ به بما لا يُنافي المقطوع، وإن خالف النصوص المحكّمة، طُرح وإن زُخرف له القول.

فالنتيجة: أنّ القول بوحدة الأصل الإنسانيّ هو أصلٌ مقطوعٌ به شرعاً، ثابتٌ عقلاً، مؤيّدٌ بالواقع العلميّ المعتبر، ولا يُنقضُ بمثل هذه الدعاوى المستندة إلى ظنونِ المختبرات، لا إلى قواعد العقل، ولا إلى هدى الوحي.

والحمد لله أوّلاً وآخرًا، وصلى الله، وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّين الطاهرين المعصومين المتّجّين.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

المقدمة.....	٥
الصُّحبة لا تكفي للنجاة بل العبرة بالولاء والثبات على العهد.....	٨
محاولاتٌ تحريف عقيدة السؤال في القبر عند الشيعة.....	١١
التلفيق بين الأصولية والإخبارية وخطورته على المنهج العلمي.....	١٥
تعليقٌ واعتراضٌ على نقد رواية الفيل الطائر وتفنيده.....	١٩
الأسطورة الملققة حول موسى وملك الموت في كتب أهل السنة.....	٢٤
روايةٌ سحر النبي في الصحيحين طعنٌ صريح في العصمة	
لا يدفعه التبرير.....	٢٧
هل قال السيد الخوئي: إنَّ حفصًا كذاب؟.....	٣١
فصل الخطاب في دعاء "اكفياني".....	٣٨
الهادي لا يُضِلُّ مَنْ طَلَبَهُ.. فكيف صار الظلم مذهبًا، واليأس عقيدة؟!.....	٤٦
الأخلاق لا تُطهى في القدور، خرافة ابن القيم حول تطبُّع	
الإنسان بطباع الحيوان المأكول.....	٥١
وهم التوسُّل بالعمل دون أهل البيت <small>عليه السلام</small>	٥٤
تعقيبات وتعليقات، «وهم التوسُّل بالعمل دون أهل البيت <small>عليه السلام</small> ».....	٥٧

- الحق في ثباته لا يضطرب، مواصلة النقاش حول موضوع: «وهم التوسل بالأعمال مع تهميش أهل البيت (عليه السلام)» ٦٤
- القرآن لم يذم التشيع بل ذم التفريق وأنتم أهله ٧٠
- عقلانية مفخخة لهدم المقدس، تنفيذ مقالة زعمت أن الكعبة موروثة شركي ٧٧
- هل خلق الله الشر والظلم لإظهار الخير؟ ٨٥
- هل ورد في القرآن ما يدل على أن المثلية فعل غير فطري؟ ٨٨
- استئصال بني أمية حتى الرضع امتداد لسُنن الهلاك الإلهية ٩٢
- القرآن ليس شعراً ولا نثراً ٩٦
- ليس كل سامع مستنبطاً ١٠١
- كيف نفهم: "من عرف نفسه عرف ربه"؟ ١٠٤
- الاجتهاد ملكة لا اطلاع ١٠٨
- قصص القرآن .. حقائق لا أساطير ١١١
- هل آية التبيين تدل على رفض المنهج السندي؟ مناقشة علمية لرأي السيد الحيدري ١١٥
- سلالة الإنسان بين النص الشرعي والحمض النووي ١٢٣

